مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية
كلية التجارة
جامعة الإسكندرية

العدد الأول– المجلد الرابع والخمسون – يناير ٢٠١٧

العوامل التي تحد من ممارسات إدارة الربح المتعسفة للتقديرات المحاسبية بالتطبيق على شركات المساهمة المصرية

د / ليلى محروس العقيلي
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة طنطا

ملخص البحث

استهدف هذا البحث دراسة العوامل التي تحد من ممارسات إدارة الربح المتعسفة للتقديرات المحاسبية بالتطبيق على شركات المساهمة المصرية على عينة من٢٢ شركة خلال الفترة (٢٠٠٤– ٢٠١٣) تنتمي إلى خمسة قطاعات أعمال مختلفة. وقد تناول الإطار النظري تحديد مفهوم التغير في التقديرات المحاسبية المتحفظة والمتعسفة ، تحديد أهمية وأسباب زيادة استخدام التقديرات المحاسبية , وتحديد مؤشرات تطبيق ممارسات إدارة الربح المتحفظة والمتعسفة، معرفة تداعيات التقديرات المحاسبية المتحفظة والمتعسفة على عملية مراجعة,وقد تم اختبار ستة فروض أساسية للعوامل التي تحد من ممارسات إدارة الربح المتعسفة للتقديرات المحاسبية كمتغيرات مستقلة هي لجان المراجعة, وحجم مكتب المراجعة، وتقرير مراقب الحسابات، ونوعية المستثمر، والمؤشر الاجتماعي، وخصائص الشركة (الربحية، السيولة ,الرفع المالي، حجم الشركة) والمتغير التابع وهو التغير في التقديرات المحاسبية للمخصصات وللإهلاك. وقدأيدت نتائج الدراسة التطبيقية ما تم التوصل إليه في الإطار النظري في قبول الفرض الاول على أن الشركات التي لديها لجان مراجعة تميل إلى استخدام التقديرات المحاسبية المتحفظة بالمقارنة بالتقديرات المحاسبية المتعسفة، وعدم قبول الفرض الثاني والذي يتضمن وجود علاقة بين حجم مكتب المراجعة والتغير في التقديرات المحاسبية المتحفظة والمتعسفة بالنسبة للتغير في المخصصات ولكن قبوله بالنسبة للتقديرات المحاسبية المتحفظة والمتعسفة بالنسبة للإهلاك. كما تم عدم قبول الفرضين الثالث والرابع حيث لم تجد الدراسة فروق معنوية بين الشركات التي تتسلم تقارير مراجعة غير متحفظة أو التي يتم تسجيلها في بورصات أجنبية والتغير في التقديرات المحاسبية المتعسفة و المتحفظة. وقد تم قبول الفرض الخامس الذي يقوم على أساس أن الشركات التي تدخل ضمن المؤشر الاجتماعي للشركات تميل إلى استخدام التقديرات المحاسبية المتحفظة بالمقارنة بالتقديرات المحاسبية المتعسفة للمخصصات والإهلاك. كما تم أيضاً قبول الفرض السادس الذي يتضمن وجود علاقة بين خصائص الشركة (الربحية والسيولة والرفع المالي والحجم) والتغير في التقديرات المحاسبية المتحفظة بالمقارنة بالتقديرات المحاسبية المتعسفة. وقد انتهت الدراسة بتقديم العديد من التوصيات والمقترحات لبحوث مستقبلية.

المصطلحات

ادارة الارباح المتعسفة – التقديرات المحاسبية المتحفظة – التقديرات المحاسبية المتعسفة – لجان المراجعة– حجم مكتب المراجعة– تقرير مراقب الحسابات– نوعية المستثمر– المؤشر الاجتماعي– خصائص الشركة

القسم الأول: الإطار العام للبحث

١- مقدمة:

شهدت السنوات القليلة الماضية العديد من الدراسات التي اهتمت بظاهرة إدارة الأرباح وقضية اعداد التقديرات المحاسبية وانعكاساتها على جودة القوائم المالية والتي تعد من أكثر القضايا المثارة في الفكر المحاسبي. اذ تستند التقديرات المحاسبية في إعدادها علي مجموعة من الإجراءات التي اعتمدت عليها الإدارة الأمر الذي يستوجب ضرورة تقييم نتائج هذه الإجراءات بمعرفة مراقب الحسابات لإقرار درجة التحقق من مدى معقولية هذه التقديرات والتي يصاحبها ظروف عدم التأكد. وقد أثيرت تساؤلات هامة حول دوافع الادارة لإتباع ممارسات خاصة للتأثير على رقم الارباح.وتعد أهمية فصل الارقام المحاسبية واستخدامها في التنبؤ بالنسبة للمستثمرين وللمراجع ولـلإدارة للمساعدة على التنبؤ . وفي استجابة لمجلس معايير المحاسبة المالية FASB والهيئة المشرفة على تداول الاوراق المالية SEC بشأن مفهوم المحاسبة المعتمد على المبادئ فأنهم قد أعربا عن قلقهم من أن العديد من معدي ومراجعي الحسابات أصبحو أقل استعداداً لممارسة الحكم المهني في المجالات التي تنطوي على التقديرات المحاسبية (FASB 2004a) . كما أعرب مجلس الرقابة المحاسبية على الشركات العامة (PCAOB) عن المخاوف من زيادة استخدام التقديرات المحاسبية وحاجة المستثمر لمعرفة دور هذه التقديرات في القوائم المالية(PCAOB. 2004).ومن الجدير بالذكر أن قانون (Sarbanes-OxleySOX) قد ألزم الشركات أن تضمن وتعتمد المعلومات المالية من خلال أنظمة الرقابة الداخلية. وبناء على ذلك سيتم تحميل الرئيس التنفيذيCEO ومدير القطاع المالي المسئولية عن إعلان بيانات مالية خاطئة في التقارير المالية .وقد جاء هذا القانون إثر تداعيات المخالفات المالية الجسيمة التي أدت إلى انهيار العديد من الشركات .Glover, et al) (2005. ويعتبر موضوع التغير في التقديرات المحاسبية وأثرة على عدالة القوائم المالية المنشورة من الموضوعات التي نالت اهتمام الفكر المحاسبي في السنوات الأخيرة سواء على مستوى الهيئات المهنية، أو مستخدمي هذه القوائم لما لهذه التقديرات والتي تعتمد عليها الأطراف المختلفة المستخدمة لها والتي يسعى كلا منها لتحقيق ما يعرف بالرشد الاقتصادى عند اتخاذ القرارات. كما توجد حاجة ماسة لزيادة الموثوقية من حيث الاعتماد على التقديرات المحاسبية والإفصاح عنها في التقارير المالية ، وخاصة ان مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية يسعيان إلى زيادة دور التقديرات المحاسبية لزيادة ملاءمة القوائم المالية نتيجة لزيادة للاعتماد على محاسبة القيمة العادلة.

٢- طبيعة المشكلة

ترتبط التقديرات المحاسبية بعدم التأكد والتعقيد في البيانات المالية التي إزدادتا في العقود الماضية إلى حد ما نتيجة لتطوير معايير المحاسبة المالية وخاصة استخدام محاسبة القيمة العادلة والاتجاه أكثر للمعايير المعتمدة على المبادئ principle-based accounting standards (Smielia-uskas, 2012) . ونتيجة لهذه المرونة في السياسات المحاسبية المتاحة في معالجة البنود الواردة بالقوائم المالية مع وجود الحرية الممنوحة لإدارة الوحدة الاقتصادية في الاختيار بين تلك السياسات، وفي إطار الافصاح عن المعلومات في

التقارير المالية,ومن خلال الممارسات البديلة المتعددة لهذه السياسات والتي تؤدي إلى مجموعة متباينة من البيانات المالية التي أدت إلى ما يعرف بالمحاسبة الابداعية creative accounting والتي عرفها (Naser,1993,pp60-88) بأنها الطريقة التي تعالج بها الارقام المحاسبية باستغلال الفجوات في القواعد المحاسبية واختيار القياس وممارسات الافصاح منها لتحويل القوائم المالية مما يجب ان تكون عليه إلى ما يفضل أن يراه معدو هذه القوائم في تقاريرهم للغير. ومن هنا ظهر مفهوم تجميل المعلومات المحاسبية window dressing بمعنى ترتيب الامور بحيث تكون القوائم المالية مضللة وغير ممثلة للحقيقة.

ومن الجدير بالذكر, أن ممارسات إدارة الأرباح المتعددة وما قد تؤدي إليها من قوائم مالية مضللة تلقي بالمسئولية على مراقب الحسابات لإبداء الرأي المهني في عدالة القوائم المالية محل المراجعة , وما حدث من أزمات الثقة في التقارير المالية بعد الانهيارات والأزمات المالية التي لحقت بالعديد من الشركات العملاقة في مطلع هذا القرن , حيث يتم تحديد قيم معينة مسبقاً للتقديرات المحاسبية. ويمكن من التلاعب في الارباح في ظل المبادئ المحاسبية وبالتالي لا تعكس الواقع الاقتصادي لعمليات المنشآت ويتم عمل تقديرات محاسبية في حدود ما تسمح به معايير التقارير المالية (Maines, et al. 2003)., كما يزيد ميل الشركات لتحقيق التغييرات المحاسبية من وجهة نظر انتهازية لممارسات إدارة الربح بهدف زيادة الدخل(Teoh, et.al., 1998) . وقد أشارت دراسة (Ijiri,2002) إلى أن ٢٥% من ايرادات بعض الشركات تعتمد على التقديرات المحاسبية ولذلك تزداد أهمية فصل بنود التقديرات المحاسبية في قائمة الدخل. كما توصلت دراسة (سلامة , ٢٠١٣) إلى أن حرية الإدارة في الاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية المستخدمة عند إعداد التقديرات المحاسبية قد يؤثر علي موثوقية القوائم المالية،وإن زيادة الاعتماد علي التقديرات المحاسبية لتحديد القيمة العادلة للعديد من بنود القوائم المالية قد تؤدي إلي زيادة احتمال تحيز الإدارة عند تطبيق نماذج القياس بالقيمة العادلة وبصفة خاصة في حالة عدم توفر سوق نشط لبعض الأصول طويلة الأجل.

ورغم وجود ضوابط للحد من ظاهرة إدارة الربح ،ومع الفرص المتاحة للإدارة لتشويه عرض رقم الأرباح فإن إمكانية القياس المتحيز للأرباح تظل قائمة وذلك بسبب مرونة تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها, ولوجود بدائل متعددة لكل سياسة محاسبية, وضرورة إجراء بعض التقديرات المحاسبية في مواقف متعددة مثل تقدير أعمار الديون, وتقادم المخزون, والعمر الإنتاجي للأصول الثابتة, واختيار الإدارة لتوقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات إذ تخضع المخصصات بخلاف مخصص الإهلاك في جزء كبير من تقديرها للدراسات التي تعدها الإدارة وعلى أساسها يتم تقييم مدى كفاية تلك المخصصات من جانب المراجعين. وبالتالي فمن المتوقع أن تستخدم الإدارة تلك المخصصات للتحكم في مستوى الربح المحاسبي المنشود من فترة إلى أخرى . ومما يؤكد ذلك أن هناك انتقادات للممارسة المحاسبية قد بدأت تظهر في الصحافة المالية المهتمة بالبورصة المصرية والتي تحذر من خطورة التلاعب بالمخصصات للتأثير في أداء المنشأة. (أبو الخير، ١٩٩٩)

وقد أشارت دراسة (Ball,2013) أن معظم التقديرات المحاسبية والتي تصل إلى نسبة ٨٠ % ناتجة من ممارسات إدارة الارباح . يحدث ذلك بشكل روتيني وبشكل كبير جدا عند مقارنتها بإجمالي الاصول. كذلك بالنسبة لحسابات المخزون والذمم المدينة والدائنة فالتلاعب بهذا الحجم أو هذه الطريقة يمكن اكتشافه من جانب المراجع الداخلي والمراجع الخارجي مما يتطلب من الباحثين المزيد من الدراسات والبحث للتحقق من مدى استمرار ممارسات ادارة الارباح . ومن الجدير بالذكر، أن ممارسات إدارة الارباح تؤدي إلى ظهور الارباح المتعسفة Aggressive Earnings والأرباح المتحفظة Conservative Earnings . وتمثل الأرباح المتعسفة الميل إلى تأخير الاعتراف بالخسائر وتسريع الاعتراف بالمكاسب. وعلى العكس من ذلك تمثل الارباح المتحفظة الناتجة من التحفظ المحاسبي بشكل أسرع في إدراج الخسائر الاقتصادية مع البطء في إدماج المكاسب الاقتصادية .وفي هذا الصدد تخفض الأرباح المتحفظة من مشكلة عدم تماثل المعلومات حيث تساهم في الاتي (Bhattacharya et al. 20-03:-)

١- تساعد المستثمرين في الحصول على أفضل المعلومات المحاسبية والتمييز بين الاستثمارات الجيدة وغير الجيدة مما يقلل من خطر التقدير و يقلل من تكلفة رأس المال.

٢- تساعد المعلومات المحاسبية في تقييم أفضل لإدارة الشركة مما يقلل تكاليف الوكالة وتكاليف التمويل.

٣- تؤدي الارباح المتعسفة إلى عدم الشفافية أوالتعتيم بالنسبة للأرباح إلى زيادة مستوى المعلومات غير المتماثلة والتى تؤثر على أسواق الأسهم وتزيد من مشاكل اتخاذ القرارات.

وفي نفس السياق، فإن مستوى التحفظ المحاسبي المنخفض (الأقل من اللازم) ينشأ نتيجة تخفيض تقديرات الخسائر والالتزامات المحتملة ، ووضع تقديرات محاسبية أكثر تفاؤلا ، والقيام بممارسات إدارة الربح لزيادة دخل الفترة ، كتأجيل الاعتراف الفوري بالخسائر لتحقيق غرض أو أغراض معينة. وقد يكون دافع المنشأة نحو إقرار مستوى تحفظ أقل من اللازم رغبتها في تحسين المركز المالي ومستوى الربح المقدر لهدف استثماري أو ائتماني أو غيره خاصة مع ما تشهده بيئة الأعمال من حالات إفلاس وتقاضي وأزمات مالية واقتصادية. ويترتب على المستوى المنخفض للتحفظ المحاسبي المغالاة في كل من الربح المحاسبي وصافي الأصول . ويعد الفرق بين مستوى التحفظ المحاسبي الكاف والمستوى المنخفض هو تحفظ محاسبي اختياري وغير مشروط (الابياري , ٢٠١٢)

وبالإضافة إلى ذلك ، كلما زادت طرق المحاسبة التعسفية كلما قلت جودة الارباح وكلما زادت مخاطر التقييم وبالتالي تقل قيمة الشركة (Van Greuning, 2006) وبلا شك فأن لمهنة المراجعة دورها الايجابى فى الحد من الآثار السلبية لإدارة الأرباح ، حيث أنها تهدف أساساً الى إبداء الرأى فى مدى عدالة وصدق القوائم المالية وما يترتب على ذلك من إضفاء الثقة والمصداقية على البيانات التى تتضمنها تلك القوائم ، الأمر الذى يتطلب وضع معايير ومستويات تضمن جودة الأداء حتى تحتفظ مهنة المراجعة بثقة المجتمع فيها و يؤثر هذا الأمر على أداء مراقب الحسابات ويعرضه إلى خطر التقاضي وبالأخص عندما تتحول إدارة الربح في احدى

مستوياتها التعسفية إلى غش في القوائم المالية. و يتطلب هذا من مراقب الحسابات تحديد النقطة التي تتحول عندها ادارة الربح المتعسفة الى غش في القوائم المالية. (ابراهيم , ٢٠٠٦).

وبناء على ما تقدم تتبلور مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هو مفهوم التغير في التقديرات المحاسبية المتحفظة والمتعسفة؟
- ما هي أهمية وأسباب زيادة استخدام التقديرات المحاسبية؟
- ما هي مؤشرات تطبيق ممارسات إدارة الربح المتحفظة والمتعسفة؟
- ما هي تداعيات التقديرات المحاسبية المتحفظة والمتعسفة على عملية المراجعة ؟
- ما هي العوامل التي تحد من ممارسات إدارة الارباح المتعسفة للتقديرات المحاسبية؟

٣- أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

- تحديد مفهوم التغير في التقديرات المحاسبية المتحفظة والمتعسفة.
- تحديد أهمية وأسباب زيادة استخدام التقديرات المحاسبية.
- تحديد مؤشرات تطبيق ممارسات إدارة الربح المتحفظة والمتعسفة.
- معرفة تداعيات التقديرات المحاسبية المتحفظة والمتعسفة على عملية المراجعة.
- تحديد المتغيرات التي قد تحد من ممارسات ادارة الربح المتعسفة بالنسبة للتقديرات المحاسبية وهي لجان المراجعة، وحجم مكتب المراجعة، وتقرير مراقب الحسابات ، ونوعية المستثمر، والمؤشر الاجتماعي ، وخصائص الشركة (الربحية ، السيولة ، الرفع المالي وحجم الشركة).

٤- أهمية البحث

على الرغم من اهتمام العديد من البحوث المحاسبية بموضوع إدارة الربح إلا أن هناك قصوراً وندرة في البحوث المحاسبية التي تصنف ممارسات إدارة الربح إلى ممارسات متحفظة أو متعسفة. ونظرا لأهمية التقديرات المحاسبية لما لها من تأثير مباشر على دلالة وموثوقية القوائم المالية , تتمثل الأهمية العلمية للبحث في دراسة العوامل التي تحد من ممارسات إدارة الربح التعسفية للتقديرات المحاسبية الخاصة بالمخصصات والإهلاك. وتتمثل الأهمية العملية للبحث في كونه محاولة نحو تقديم دليل ميداني على عينة من الشركات المساهمة المصرية للوقوف على الممارسات العملية للتقديرات المحاسبية المتحفظة والمتعسفة مما يساهم في زيادة جودة التقارير المالية ، وبالتالي تحقيق جودة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية في البيئة المحاسبية المصرية والتي سوف تنعكس على قرارات المستثمرين.

٥- منهج البحث

وتحقيقا لأهداف البحث ومن خلال الإجابة على التساؤلات البحثية التي تمثل جوهر المشكلة، فإنه يتم الاعتماد على المنهج الاستقرائي وذلك من خلال استقراء وتحليل ما يتضمنه الفكر المحاسبي من كتابات وبحوث وإصدارات تتعلق بموضوع البحث. كما سيتم اجراء دراسة تطبيقية ومن خلال الاعتماد على تحليل التقارير والقوائم المالية لعينة من ٢٢ شركة مساهمة مصرية خلال الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١٣) تنتمي إلى ٥ قطاعات أعمال مختلفة،

للتوصل الى نتائج منطقية تدعم أو لا تدعم فروض البحث.

٦- حدود البحث

- يعتمد البحث على عينة من ٢٢ شركة مساهمة مصرية خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠١٣) تنتمي إلى خلال ٥ قطاعات أعمال مختلفة وذلك لتقديم دليل ميداني على المتغيرات التي قد تحد من ممارسات ادارة الربح المتعسفة للتقديرات المحاسبية .
- ركز هذا البحث على دراسة التغير في التقديرات المحاسبية للمخصصات والإهلاك ولم تتعرض الدراسة إلى الانواع الاخرى من التقديرات المحاسبية .
- لم يتم التعرض في الدراسة التطبيقية للقوائم والتقارير المالية للبنوك وشركات التأمين وغيرها من المؤسسات المالية.

٧- خطة البحث

سيتم تنظيم ما تبقى من عناصر البحث على النحو التالي:

القسم الثاني : ممارسات إدارة الربح و التقديرات المحاسبية

- مفهوم التغير في التقديرات المحاسبية
- أهمية وأسباب زيادة استخدام التقديرات المحاسبية
- التقديرات المحاسبية المتحفظة والمتعسفة
- مؤشرات تطبيق ممارسات إدارة الربح المتحفظة والمتعسفة
- تداعيات مراجعة التقديرات المحاسبية المتحفظة والمتعسفة

القسم الثالث : الدراسات السابقة وتطوير فروض البحث

القسم الرابع : الدراسة التطبيقية

القسم الخامس :الخلاصة والتوصيات والبحوث المستقبلية المقترحة

القسم الثاني: ممارسات إدارة الربح والتقديرات المحاسبية

١- مفهوم التغير في التقديرات المحاسبية

عرف (معيار المراجعة المصري رقم ٥٤٠، فقرة ٣) التقدير المحاسبي بأنه تقدير تقريبي لقيمة أحد البنود في غياب وسائل دقيقة للقياس. وأشار إلى أمثلة عملية لهذه التقديرات مثل مخصصات تخفيض المخزون وحسابات المدينين إلى القيمة الاستردادية المتوقعة، ومخصصات توزيع تكلفة الأصول الثابتة على أعمارها الإنتاجية المقدرة ، والإيراد المستحق، والضرائب المؤجلة، ومخصص الخسائر نظير الدعاوى القضائية، ومخصص المقاولات الإنشائية قيد الانجاز ، ومخصصات لمقابلة الالتزامات خلال فترة الضمان، وتعتبر إدارة المنشأة هي المسئولة عن عمل التقديرات المحاسبية التي تشملها القوائم المالية، وتعد هذه التقديرات غالبا في ظروف عدم التأكد بالنسبة لنتائج الأحداث التي حدثت أو من المحتمل حدوثها والتي تتضمن استخدام الحكم الشخصي.

ونتيجة لذلك فإن مخاطر الانحرافات المادية أو الهامة تتزايد عندما تتضمن القوائم المالية التقديرات المحاسبية. ولما كان التقدير المحاسبي ما هو إلا قيمة تقريبية للبند في حالة عدم وجود وسيلة دقيقة لقياسه، لذلك فإن الحصول على الدليل اللازم لتأييد التقديرات المحاسبية يكون أكثر صعوبة وأقل حسماً من الدليل المتاح بالنسبة للبنود الاخرى للقوائم المالية ، حيث يسعى المراجع إلى التحقق من عدم وجود أي مظاهر عدم تأكد جوهرية تؤثر على البند

محل المراجعة وبالتالي على سلامة التقديرات المحاسبية لهذه البنود. (أحمد ,١٩٩١) وتتوقف نوعية التقديرات المحاسبية على طبيعة البند , ومدى توافر البيانات ، ودرجة عدم التأكد من النتائج المحتملة المستقبلية، وطبيعة الاساليب المستخدمة في عملية التقدير، ومدي الاستمرارية في تطبيقها من سنة لأخرى. وتؤثر هذه العوامل ليس فقط على بساطة أو تعقيد التقدير، ولكن أيضاً على مدى دقته ومن ثم درجة الثقة به. فكلما اتسمت التقديرات المحاسبية بالدقة كلما أدت إلى زيادة جودة المحتوى الاخباري للتقارير المالية (الزنقراني,١٩٩٤). ويرتبط بالتقديرات المحاسبية السياسات التي قد يقترح إتباعها في تقدير بعض العناصر وإظهارها بالقوائم المالية ومن ثم تؤثر هذه السياسات على دلالة القوائم المالية.(يوسف, ١٩٩٩) وتجدر الاشارة إلى أن (معيار المحاسبة المصري رقم (٥)، المعدل ٢٠١٥) عرف التغير في التقديرات المحاسبية بأنه تعديل القيمة الدفترية لأي أصل أو التزام، أو تعديل قيمة الإهلاك الدوري لأي أصل. و ينشأ هذا التعديل عن تقدير الموقف الحالي، والمنافع المستقبلية المتوقعة، والالتزامات المرتبطة بالأصول والالتزامات وينشأ التغيير في التقديرات المحاسبية من المعلومات و التطورات الجديدة. و بالتالي لا تعد هذه التغييرات تصحيحًا لأخطاء. ويعد التغيير في أساس القياس المطبق تغييراً في السياسة المحاسبية و ليس تغييراً في التقدير المحاسبي. وفى حالة صعوبة تمييز التغيير في السياسة المحاسبية عن التغيير في التقديرات المحاسبية يعامل التغيير كتغيير في التقديرات المحاسبية. كما يجب الاعتراف بأي تعديل في أي من بنود المركز المالي يترتب علي التغيير في التقديرات المحاسبية بتعديل القيم الدفترية لهذه البنود في فترة التغيير بالقوائم المالية. ويتم الاعتراف بالتأثير المترتب على التغيير في التقديرات المحاسبية على بنود أخرى بخلاف بنود المركز المالي بأثر لاحق ضمن الارباح أو الخسائر. كما حدد المعيار اعتبارات معينة تحدد كيفية الإفصاح عن التغيير في التقديرات المحاسبية والتي تتمثل في أن تقوم المنشأة بالإفصاح عن طبيعة وقيمة التغيير في التقدير المحاسبي الذي يكون له تأثير في الفترة الحالية، أو الذي يكون له تأثير متوقع في الفترة المستقبلية.

٢- أهمية وأسباب زيادة استخدام التقديرات المحاسبية

يعد استخدام التقديرات المحاسبية المناسبة جزءاً أساسيا من عملية إعداد القوائم المالية. وتأتي أهمية استخدام التقديرات المحاسبية في أنها تحسن من ملاءمة المعلومات المالية والنظرة المستقبلية للأداء التشغيلي للشركة، وان وجدت صعوبة في إعداد التقديرات المحاسبية وإساءة توظيفها لتحقيق هدف الإدارة. كما تعد قضية التحيز في التقديرات المحاسبية وانعكاساتها على جودة القوائم المالية من أكثر القضايا المثارة في الفكر المحاسبي (Lev et al.2010)، وقد تناولت دراسة (SEC,2003) تحليل التقديرات والافتراضات المحاسبية التي قد تكون جوهرية وذات أهمية نسبية وترتبط بالحكم الشخصي والتقدير الذاتي عند المحاسبة على البنود ذات الدرجات العالية من عدم التأكد، والتي تؤثر علي تقييم المركز المالي والأداء التشغيلي للشركات، وطالبت الدراسة بضرورة الإفصاح عن التقديرات المحاسبية الهامة – Critical Accounting Es timates في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

لإعطاء رؤية واضحة لمستخدمي القوائم المالية عن الوضع المالي والأداء التشغيلي.

ويوجد العديد من الاسباب المرتبطة باستخدام التقديرات المحاسبية والتي من أهمها: (١) أن واضعي المعايير يعتقدون أن قياس الأصول والالتزامات التي تعكس الظروف الاقتصادية الحالية والتوقعات المستقبلية تؤدي إلى مزيد من الحاجة إلى المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية وهو الهدف من التقارير المالية.(٢) التركيز على محاسبة القيمة العادلة وكيف إدراج التقديرات المستقبلية للبيانات المالية والتي تعتمد على قياس الاصول والالتزامات ، وعلى الافصاح عنها في التقارير المالية. (٣) تعتمد المفاهيم المحاسبية الحالية على تحديد المعاملات أو الأحداث في الماضي والتي تؤدي إلى تدفقات متوقعة أومنافع اقتصادية أو السيطرة على منافع متوقعة ولكن لا يتم تعريفها، وتحديد كل التدفقات المتوقعة أو المنافع الاقتصادية منها.(٤) الإفصاح عن التقديرات المحاسبية في الايضاحات المتممة للقوائم المالية يمكن أن يساعد المستخدمين على فهم التقديرات المعترف بها كما يمكن أن يوفر المعلومات عن التقديرات غير المعترف بها، بالاضافة إلى أن المزيد من الافصاح عن التقديرات المحاسبية المستقبلية للبيانات المستخدمة في قياس الدخل توفر معلومات أفضل لاتخاذ القرارات الاقتصادية(Barth,2006).

٣- التقديرات المحاسبية المتحفظة والمتعسفة

تعكس التقديرات المحاسبية نوعين من التحفظ المحاسبي ،أولهما :التحفظ غير المشروط كما هو الحال عند تقدير مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ، وتقدير العمر الاقتصادي لكل أصل ثابت، والقيمة الاستردادية للأصول والتزامات منافع التقاعد والمعاشات، والضرائب المؤجلة. وثانيهما: التحفظ المشروط بوقوع حدث معين، كخسائر تدهور الاستثمارات طويلة الأجل، وتعديل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بعد إعسار أو إفلاس أحد أو بعض العملاء خلال الفترة التالية، وتقييم المخزون بصافي القيمة البيعية عندما تنخفض عن التكلفة وغيرها. ويعكس التحفظ المحاسبي المشروط سلوكاً إدارياً غير اختياري مقارنة بالتحفظ المحاسبي غير المشروط والذي يعد طريقة لممارسات ادارة الربح لتخفيض الدخل (الابياري,٢٠١٢). ويتسع مفهوم إدارة الأرباح ليشمل مجموعة من الممارسات المحاسبية المختلفة منها ماهو داخل اطار المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما (GAAP) والذي يمثل ممارسات محاسبية عادية أو محايدة ، ومنها ما يمثل ممارسات محاسبية متحفظة ومنها مايخرج عن هذا الاطار ويصل إلى حد الممارسات المحاسبية المتعسفة والتي يتم ممارستها لأغراض التلاعب وإعداد تقارير مالية احتيالية Fraudulent Fin-ancial Reporting ، وذلك لحجب نتائج الاداء الاقتصادي الحقيقي للشركة، ومايترتب عليها من مراكز مالية طبقا لمجموعة من الأحكام الشخصية لمديري الشركات والتي من خلالها يتم التأثير في رقم الارباح عن طريق ممارسات محاسبية معينة قد تؤدي إلى تضليل أصحاب المصالح عن حقيقة الأداء الاقتصادي للشركات محل الفحص والمراجعة. (ابراهيم ,٢٠٠٦)

٤- مؤشرات تطبيق ممارسات إدارة الربح المتحفظة و المتعسفة

يكون للحكم الشخصي دور كبير في تكوين المخصصات. وتقوم بعض الشركات بالتلاعب

بالأرباح عن طريق المغالاة في تقدير قيمة المخصصات في الفترات التي تحقق فيها أرباحاً مرتفعة عن المتوقع وبالتالي يتم تخفيض أرباح الفترة عن الحقيقة. كما تقوم بتخفيض قيمة المخصصات بغرض تخفيض المصروفات وبالتالي زيادة أرباح الفترة على غير الحقيقة. كما يتم استخدام المخصصات في غير الغرض الذي تم تكوينها من أجله لتغطية التزامات معينة في فترات سابقة، وتغطية مصروفات تخص الفترة الحالية. وقد أوضح (Van Greuning,2006) اطار التلاعب في الارباح من خلال الطرق المحاسبية والتي تشوه من مبادئ إعداد التقارير المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي IFRS.

ويمكن التمييز بين نوعين من المعالجات المحاسبية هما :-

١) المعالجة المتعسفة والتي تؤدي إلى زيادة الارباح.

٢) المعالجة المتحفظة والتي تؤدي إلى تخفيض الارباح.

ويوضح الجدول رقم (١) أمثلة للمعالجات المتعسفة والمعالجات المتحفظة

جدول رقم (١)

(المعالجات المتعسفة والمتحفظة)

العنصر	المعالجة المتعسفة	المعالجة المتحفظة
الإيرادات	تطبيق إدارة الارباح التعسفية بالتمادي في استخدام اساس الاستحقاق مما يترتب عليها تسجيل الايرادات قبل تحققها	الاعتراف بالإيرادات عند تحققها
المخزون	استخدام طريقة الوارد أولاً صادر أولاً	استخدام طريقة الوارد أخيرا صادر أولاً
الإهلاك	استخدام طريقة القسط الثابت مع المغالاة في تقدير قيمة الأصل كخردة والعمر الإنتاجي للأصل	استخدام الطريقة المعجلة مع تخفيض في قيمة الخردة والعمر الإنتاجي للأصل.
المخصصات المختلفة	تقديرها بصورة منخفضة.	تقدير قيمتها بصورة مرتفعة.
تكاليف البحوث والتطوير والحملة الإعلانية	يتم رسملتها وتوزيعها على عدد معين من السنوات.	الاعتراف الفوري بها.
النفقات والالتزامات المحتملة	عدم تكوين مخصص لها.	عمل مخصص لها
حوافز ومكافآت الادارة	حسابها على أساس الربح المحاسبي	حسابها على أساس الربح الاقتصادي
تكاليف الاقتراض	يتم رسملة تلك التكاليف	الاعتراف الفوري بها.
تسويات سنوات سابقة	تكون متكررة	تكون غير متكررة
تغيير مراقب الحسابات	تكون عملية متكررة	تكون غير متكررة

المصدر :(Van Greuning, 2006)

وقد يعود مصدر المغالاة في مستوى التحفظ المحاسبي على النظرة المفاهيمية للتحفظ المحاسبي , والتي تعني قياس الأصول والإيرادات بأدنى القيم, وقياس الالتزامات والمصروفات بأعلى القيم. كما أن ربط وجود التحفظ المحاسبي في القوائم المالية بالمستوى المغالى فيه, يجعل التحفظ المحاسبي مصدرا للتحيز وتشويه القوائم المالية وأحد أسباب التقرير عن خسائر منشآت الأعمال (الابياري, ٢٠١٢). وقد ميزت دراسة (Dechow & Skinner, 2000) بين الاحتيال أو الغش وإدارة الارباح

في ظل الاختيارات المحاسبية. فالاختيارات التي تتم في ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها هي المعالجات المتحفظة والمحايدة والمتعسفة ، أما المعالجات الاحتيالية فتتم مخالفة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي :

جدول رقم (٢)

(المعالجة المتعسفة والمتحفظة والمباديء المحاسبية المتعارف عليها)

تتم في ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها		
المحاسبة المتحفظة	-	الاعتراف المتزايد بالمخصصات والاحتياطيات
Conservative	-	وزيادة مصروفات البحوث والتطوير
Accounting	-	المبالغة في تكاليف اعادة الهيكلة والتخلص من الاصول
الارباح المحايدة	-	الارباح الناتجة عن العمليات التشغيلية المحايدة
Neutral		
Earnings		
المحاسبة التعسفية	-	تخفيض مخصصات الديون المعدومة
Aggressive	-	تخفيض المخصصات الاخرى بطريقة متعسفة
Accounting		
لا تتم في ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها		
المحاسبة الاحتيالية	-	تسجيل المبيعات قبل تحققها
Fraudulent	-	تسجيل مبيعات وهمية
Accounting	-	زيادة قيمة المخزون من خلال تسجيل عمليات وهمية

المصدر : (Dechow & Skinner, 2000)

وقد أشارت دراسة (Ball et al., 2000) إلى أن التحفظ المحاسبي يرتبط بشكل ايجابي بالشفافية المحاسبية "accounting transparency" . فالأرباح التعسفية تكون عكس الارباح المتحفظة ولذلك تكون الارباح التعسفية مرتبطة بشكل إيجابي بعدم الشفافية "accounting untransparency". ويطلق عليها أيضاً أرباح التعتيم التي تعني عدم الشفافية في الافصاح عن معلومات الارباح بصورة أكبر من قيمتها الحقيقية ويصعب ربطها بالأداء الاقتصادي وتكون مبهمة بسبب تفاعل معقد بين ثلاثة عوامل هي: دوافع الادارة ، والمعايير المحاسبية ، وتطبيق معايير المحاسبة (مثل جودة المراجعة) . وتنتج ممارسات إدارة الأرباح المتعسفة لوجود دوافع متعددة لدى مديري الشركات للتلاعب بالأرباح , وبسبب مرونة معايير المحاسبة

أو تطبيقها غير السليم مما يؤدي إلى ضعف الارتباط بين الأداء المحاسبي والأداء الاقتصادي الحقيقي للوحدة الاقتصادية Bhattacharya, et. al.) (2003

وقد أشارت دراسة (أبو الخير, ٢٠٠٨) إلى أن سلوك الادارة عند التقرير المحاسبي سوف تميل إلى الطابع الهجومي في الاعتراف بالأرباح ونقل اي خسائر حالية إلى المستقبل. ويرجع ذلك إلى أن اتباع سياسات متحفظة للاعتراف بالأرباح سوف يترتب عليها الاعتراف الفوري بالخسائر حتى ولو كانت غير محققة وتأجيل جانب من الارباح الحالية إلى المستقبل. ويأتي سلوك المحاسب وهيئات وضع المعايير المحاسبية بمثابة المعوض للنزعة الهجومية التي تتصف بها الادارة عند الاعتراف وبالأرباح. وبالتالي فإن المعني بتطبيق السياسات المتحفظة في اعداد القوائم المالية هو هيئات وضع المعايير على أساس قبلي، والمحاسب على اساس بعدي عند التطبيق للمعايير المحاسبية، وهيئات المتابعة بعد اعداد ونشر القوائم المالية .

٥- تداعيات مراجعة التقديرات المحاسبية المتحفظة والمتعسفة

توجد العديد من العوامل التي تؤثر على عملية مراجعة التقديرات المحاسبية والتي من أهمها (Andersson & Zetterqvist 2014):

- درجة عدم التأكد بالنسبة للتقديرات المحاسبية

بالرغم من أن مبدأ التكلفة التاريخية يسهل عملية المراجعة من خلال مراجعة المستندات إلا أن المراجعين يعتمدون أكثر على خبرتهم المهنية بالإضافة إلى صعوبة التحقق والربط بين تقديرات الادارة ومتطلبات التقارير المالية. فزيادة عدم التأكد وخاصة في ظل محاسبة القيمة العادلة تجعل مهمة المراجع صعبة وتكون أكثر ارتباطاً بالأهمية النسبية في المراجعة.

- المعلومات المتاحة

تجعل المعلومات المتاحة عن التقديرات المحاسبية لدى عميل المراجعة بالمقارنة للمعلومات المتاحة للمراجع إلى أنه يطعن في احكام وتقديرات العميل في استخدام النماذج والمقاييس المحاسبية المستخدمة.

- مشاكل السيولة والأزمة المالية

تضيف الظروف الاقتصادية العالمية ، ومشاكل السيولة مزيداً من الشكوك والصعوبات لدى المراجع في ظل قياس القيمة العادلة ,والاضطرابات المالية المرتبطة بالأزمة المالية العالمية ، واستخدام نماذج القياس المختلفة مع عدم توافر المعلومات الخاصة بالتقييم.

- الاستعانة بخبراء التقييم

قد يحتاج المراجع إلى أدلة اثبات في هيئة تقارير وأراء وتقييمات وبيانات من خبراء التقييم عند الحصول على تقييم لبعض أنواع الأصول مثل الأراضي والمباني والأصول الثابتة الأخرى، والتحف الفنية، والأحجار الكريمة،أو تحديد الكميات أو الحالة المادية للأصول مثل، المعادن الجوفية واحتياطي البترول والعمر الإنتاجي المتبقي للأصول الثابتة ،أو تحديد قيم معينة باستخدام الأساليب أو الوسائل المتخصصة.

- مخاطر تحيز الادارة للتقديرات المحاسبية

قد يكون التحيز في التقديرات المحاسبية متعمداً أو غير مقصود. ويستخدم من جانب الادارة لغرض ادارة الارباح وخاصة مع الاتجاه نحو استخدام المزيد من قياسات القيمة العادلة مما يسمح بالمزيد من الغموض وعدم الشفافية في البيانات المالية. وقد

يكون لدى الإدارة العديد من الأدوات المساعدة لمثل هذا السلوك الانتهازي والتي تؤثر على النتائج النهائية للأرباح.

- تأثير الاحداث اللاحقة

يصعب التحقق من بعض التقديرات المحاسبية لأنها ترتبط بالأحداث اللاحقة لإعداد القوائم المالية وتكون غير قابلة للتحقق بالكامل مع عدم وجود استراتيجية عند المراجع لحل هذه المشاكل , مما يجعل لها تأثير على الحكم المهني , ويصعب من مهنة المراجعة.

وقد أوضح (معيار المراجعة المصري رقم ٥٤٠ فقرة رقم ٨) إجراءات المراجعة لمواجهة خطر التحريف الهام في التقديرات المحاسبية حيث طلبت من المراجع أن يضمن وينفذ إجراءات مراجعة إضافية من أجل الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة عما إذا كانت التقديرات المحاسبية للمنشأة معقولة في ظل الظروف المحيطة,ومدى ملائمة الإفصاح المطلوب عنها ,وبالتالي تفهم الإجراءات المستخدمة بمعرفة الإدارة في إعداد التقديرات المحاسبية لتحديد وتقيم مخاطر التحريف الهامة لتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة الإضافية. كما يشير المعيار إلى دراسة ما إذا كانت هناك أية أحداث أو معاملات هامة لاحقة تؤثر على البيانات والافتراضات المستخدمة في تحديد التقدير المحاسبي. وعندما يكون هناك اختلاف بين قيمة التقدير بالأدلة المتوفرة وقيمة التقدير الوارد بالقوائم المالية فيجب عليه أن يحدد ما إذا كان هذا الاختلاف يحتاج إلى تعديل. فإذا كان الفرق معقولا كأن يكون واقعا في المدى المقبول للنتائج عند مراقب الحسابات فإنه قد لا يحتاج إلى تعديل. أما إذا رأي مراقب الحسابات أن الاختلاف غير مقبول فيجب عليه أن يطلب من الإدارة تعديل التقدير. فإذا لم تستجب الإدارة فإن الاختلاف يعتبر تحريف يجب دراسته مع غيره من التحريفات الأخرى في تقدير تأثيره على القوائم المالية. ويمكن توضيح ذلك في الشكل رقم (١) التالي:

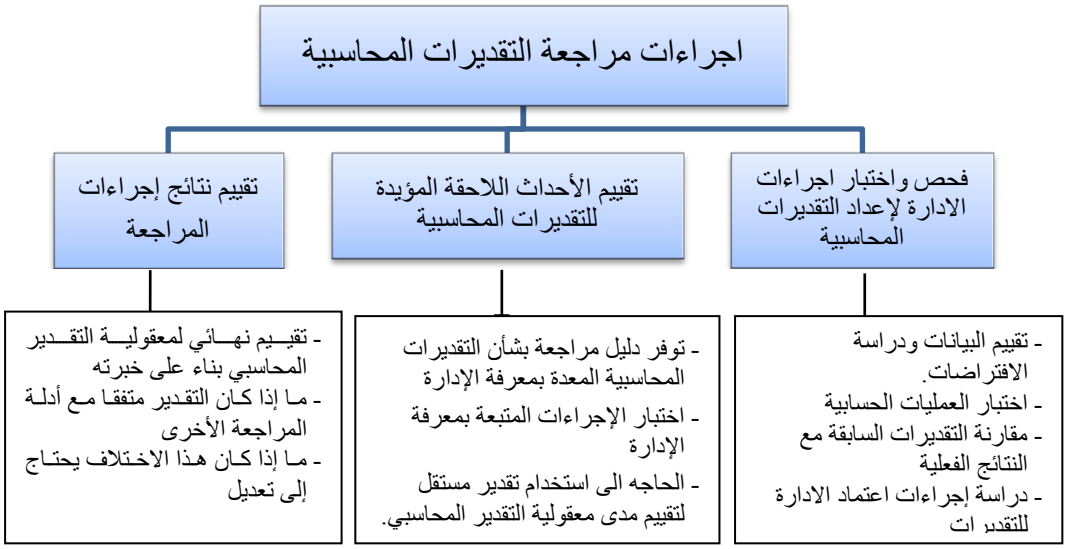

شكل رقم (١) اجراءات مراجعة التقديرات المحاسبية

إن مسئولية المراجع عن مدى تقييم معقولية التقديرات المحاسبية والتي تتوصل إليها الإدارة تستلزم تنفيذ مجموعة من إجراءات المراجعة لتوفير القناعة المعقولة بمدى ملاءمة تلك التقديرات. وللتحقيق من هذا النوع من التقديرات يجب على المراجع أن يحصل على تأكيد معقول بأن المعلومات التي تعتمد عليها التقديرات المحاسبية صحيحة حيث أن مخاطر الانحرافات المادية تتزايد عندما تتضمن القوائم المالية التقديرات المحاسبية (Wallace, 1993).

ويجب على المراجع التأكد من القياس المحاسبي للتقديرات وكذلك ربط القياس بالمخاطر والأهمية النسبية واستخدام القياس المحاسبي المعتمد عليه التقدير في ضمان التمثيل العادل للقوائم المالية ، وعدالة العرض والإفصاح ، وعلاقتها بالأهمية النسبية ومستوى المخاطر بالنسبة لجميع عناصر القوائم المالية. اذ تؤثر اجراءات التقديرات المحاسبية وفقا لرغبات الإدارة ، والمرونة في الاختيار بين البدائل المحاسبية ، وفي توقيت الاعتراف من حيث التقديم أو التأجيل لبعض بنود المصروفات والإيرادات نتيجة لاستخدام أساس الاستحقاق , على رأي المراجع عند تقييم المخاطر والأهمية النسبية للتقديرات المحاسبية (Smieliauskas, 2012).

يضاف إلى ما سبق أن احتمالات المسئولية الواقعة على المراجع عند المبالغة في قيم الاصول والأرباح غير متماثلة تماما مع احتمالات المسئولية عندما تكون قيم الاصول والأرباح منخفضة. ويعني هذا أن تمسك المراجع بالتحفظ المحاسبي في القوائم المالية يقلل من احتمالات المسئولية الواقعة عليه بصرف النظر عن توجه الادارة بشأن التحفظ المحاسبي. وفي الواقع فإن المراجع الخارجي هو اكثر الاطراف تمسكا بالتحفظ المحاسبي في بيئة التقرير المحاسبي الحالية (أبو الخير , ٢٠٠٨). وقد ركزت دراسة (مرسي ,٢٠١٢) على أن مراجعة التقديرات المحاسبية في بيئة المراجعة المصرية تحتاج إلى تفعيل التطبيق الفعال لمبادئ وضوابط حوكمة الشركات حتى يمكن الوصول إلى أعلى درجة من درجات التقدير السليم. و يتطلب ذلك توافر عدة مقومات فى بيئة الأعمال والتي تعد بمثابة آليات لتطبيق الحوكمة **والتي من أهمها** :-

- مجموعة من القوانين واللوائح التنفيذية توضح حقوق وواجبات جميع أطراف الحوكمة من المساهمين والإدارة وأصحاب المصالح الأخرى والمجتمع .
- هيكل تنظيمي واضح يحدد السلطات والمسئوليات بما يمكن من تطبيق محاسبة المسئولية.
- نظام معلومات محاسبي متكامل يمكن من تحقيق الإفصاح والشفافية عن المعلومات المناسبة لكافة الأطراف.
- لجنة مراجعة مستقلة لديها الصلاحيات التي تمكنها من ممارسة مهامها المتعلقة بالأشراف والرقابة على إعداد التقارير المالية والمراجعة الداخلية ومراقبة الحسابات الخارجية.
- ضمان الالتزام بالسلوك الأخلاقي وقواعد السلوك المهني الرشيد لكافة أطراف الحوكمة.
- التأكيد على مسئولية مجلس الإدارة في الالتزام بالقوانين والمصالح ذات الصلة وتطبيق المعايير الأخلاقية في ممارسة جميع مهامه.

القسم الثالث: الدراسات السابقة وتطوير فروض البحث

١- لجان المراجعة

تعددت الدراسات الخاصة بأهمية لجان المراجعة كأحد اليات الحوكمة للحد من ممارسات الادارة الانتهازية.إذ أنها تسعي إلي التأكد من فعالية إجراءات الرقابة الداخلية , وكذلك الالتزام بالقواعد والمعايير الموضوعة , فضلاً عن فحص ومراجعة السياسات المحاسبية والإجراءات المتبعة في إعداد القوائم المالية الفعلية والتقديرية. وقد عرفها قانون (Sarbanes Oxley Act, 2002) بأنها لجنة يتم تكوينها عن طريق مجلس إدارة الشركة بغرض مراجعة عملية إعداد التقارير المحاسبية والمالية وأيضا مراجعة الإفصاح فى التقارير والقوائم المحاسبية التى تنشرها الشركة. وبذلك تكون لجنة المراجعة هي المسئولة مباشرة عن تعيين المراجع الخارجي والذي يجب أن يوجه تقريره إلى لجنة المراجعة. كما أن SEC قامت بتدعيم دور لجان المراجعة وزيادة تفعيل المسئولية الرقابية لأعضائها للمساعدة على تعزيز ثقة مستخدمي القوائم المالية باعتبارها الأداة الرقابية الأساسية لمجلس الإدارة والتي تهدف إلى التأكد من تحقيق أهداف الشركة , وحماية مصالح المساهمين(SEC,2003).

وقد أوضح (Bronson, et al.,2009) أن قدرة لجان المراجعة على تحقيق الهدف الأساسي لها وهو تحسين جودة التقارير المالية يتوقف على قدرتها على أداء وظائفها بالشكل المناسب من خلال الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية للتأكد من مدى فاعليتها في أدائها لعملها , ودراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية, ودراسة وتقييم تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية الواردة بالتقارير , والتوصية لمجلس الإدارة بتعيين المحاسب القانوني وتحديد أتعابه والمتابعة الكاملة لعمل المحاسب القانوني, والتأكيد على دورها في اعتمادها للخدمات الأخرى بخلاف المراجعة والتي قد يقدمها المراجع. يضاف إلى ذلك دراستها للقوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة ودراسة السياسات المحاسبية التي تتبعها الشركة وإبداء الرأي بشأنها والتوصية لمجلس الإدارة بما يخصها.وبذلك أصبحت لجان المراجعة احد الدعائم الأساسية لنجاح حوكمة الشركات. (DeZoort, et al.,2002)

وتعتبر من مهام لجنة المراجعة الإشراف على عملية القياس المحاسبي من خلال فحص السياسات المحاسبية المطبقة ، والتغيير فيها ، وتقييم التقديرات المحاسبية وذلك للحد من استخدام بدائل القياس المحاسبي غير الملائمة سواء عن عمد أو بدون عمد، والتقليل من حالات حدوث الإفصاحات المحاسبية غير الكافية . وباعتبار أن لجنة المراجعة تمثل الأداة الرقابية الأساسية لمجلس الإدارة والتي تقوم بتدعيم وحماية مصالح المستثمرين , ويحق لها الاطلاع على كافة المعلومات والبيانات والتقارير والسجلات والمراسلات أو غير ذلك من الأمور وبدون أي قيود. فإن زيادة ضغط المساءلة والمسئولية تجاه المستثمرين تكون دافع للجان المراجعة للتأكد من دقة التقديرات المحاسبية التي تعدها الادارة(Kang, 2012).

ومن أهم ممارسات لجنة المراجعة التي يمكن أن تساهم في تفعيل التقديرات المحاسبية بالقوائم المالية , وتدعيم استقلال المراجع الخارجي فحص نظام الرقابة الداخلية , ووضع السياسات المحاسبية وفحص التقارير المالية (مرسي ,٢٠١٢). و قد يدفع تفعيل دور لجان المراجعة إلى تطبيق أساليب

محاسبية متحفظة, ومع قيامها بمراقبة سلوك الإدارة للتأكد من اختيار السياسات والطرق المحاسبية التى تؤدى إلى تعظيم منفعة حملة الأسهم . كما تحد لجنة المراجعة من التصرفات الانتهازية الإدارية فيما يتعلق بممارسات إدارة الأرباح والغش المحاسبى (Chen & Zhang, 2014). وبالرغم من وجود العديد من الدراسات التي دعمت دور لجان المراجعة كأحد اليات الحوكمة الهامة في تفعيل مراجعة التقديرات المحاسبية وإلا أن هناك ندرة في الدراسات التي تدعم دورها في الحد من ممارسات ادارة الربح التعسفية للتقديرات المحاسبية.

ومما سبق يمكن صياغة الفرض التالي في صورته البديلة :

تميل الشركات التي لديها لجان مراجعة إلى استخدام التقديرات المحاسبية المتحفظة بالمقارنة بالتقديرات المحاسبية المتعسفة

٢- حجم مكتب المراجعة

استخدمت معظم الدراسات المحاسبية تصنيف شركات المراجعة الكبرى (التي تتبع Big 4) للاستدلال على جودة عملية المراجعة. فقد أشارت دراسة (رياض,٢٠١٢) الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين الارتباط مع مكاتب عالمية للمراجعة وجودة الأرباح ممثلة فى انخفاض المستحقات الكلية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية ، حيث تلتزم المكاتب المصرية المرتبطة بمكاتب عالمية للمراجعة بحجم أعمال أكبر وسمعة جيدة ومعايير صارمة للجودة للحفاظ على سمعتها مما يؤدي إلى ارتفاع جودة الأرباح في الشركات محل المراجعة. كما توصلت دراسة (عيسى, ٢٠٠٨) إلى وجود علاقة ايجابية بين حجم منشأة المراجعة وجودة المراجعة ، حيث يفسر حجم منشأة المراجعة وحده ٢.٤% من اجمالى التغير فى جودة المراجعة. ويرجع انخفاض النسبة التى يفسرها حجم منشأة المراجعة من اجمالى التغير فى جودة المراجعة الى أن هذه العلاقة نسبية وليست مطلقة، حيث تختلف باختلاف ما اذا كانت منشأة المراجعة ترتبط بإحدى منشآت المراجعة الدولية أم لا. فمنشآت المراجعة الكبيرة المرتبطة بمنشآت دولية تهتم بالجودة مقارنة بتلك التى لا ترتبط بمنشآت دولية. وفي هذا الصدد وجدت دراسة (مبارك , ٢٠٠٣) علاقة عكسية بين حجم مكتب المراجعة واحتمال اكتشاف الممارسات المحاسبية التي تطبقها الادارة للتأثير على رقم صافي الارباح وقد برر ذلك بأن الشركات التي يراجع حساباتها مكاتب مراجعة كبيرة لا تستطيع أن تخدع المراجع ، وإذا وجدت ممارسات محاسبية تهدف إلى التأثير على رقم الأرباح فسوف يكون ذلك بمساعدة المراجع.

كما أثبتت نتائج احدى الدراسات الميدانية (شاهين,٢٠١١) أن مستوى خبرة مكاتب المراجعة (والتي تقاس بكونه من المكاتب الكبيرة في البلاد والتي تمارس عملها بالمشاركة مع إحدى المكاتب العالمية الخارجية المصنفة) ارتبط بتطبيق أساليب محاسبية أكثر تحفظًا في الشركات، وتكون درجة التأكيد المصاحبة للتقارير والقوائم المالية في مستوى ثقة أعلى إذا جاء هذا التأكيد من إحدى المكاتب المحاسبية الكبرى ذات الخبرة المتميزة. ويرجع ذلك إلى أن هذه المكاتب تحاول الحفاظ على سمعتها أمام الجمهور وتخفيض التكاليف التي تتحملها نتيجة حدوث الأخطاء. كما وتوصلت دراسة (Ebrahim, 2001) إلى أن مكاتب المراجعة الكبيرة تقل فيها ممارسات ادارة الربح لدى عميل المراجعة.

ومما سبق يمكن صياغة الفرض التالي في صورته البديلة :

تميل الشركات التي يتم مراجعتها عن طريق مكاتب المراجعة الكبيرة إلى استخدام التقديرات المحاسبية المتحفظة بالمقارنة بالتقديرات المحاسبية المتعسفة

٣- تقرير مراقب الحسابات

يعتبر من المظاهر التي تصاحب التقديرات المحاسبية والتي تدفع بمراقب الحسابات إلى بذل العناية المهنية الشديدة عند ممارسة أحكامه المهنية ما يلي (محمود , ٢٠١٣):

- ارتباط التقديرات المحاسبية بظروف عدم التأكد من نتائج الأحداث المحتمل وقوعها مستقبلا.
- اعتماد التقديرات المحاسبية على إعمال الاجتهاد والتقدير الشخصي سواء لإدارة المنشآة في مرحلة رصدها بالقوائم المالية أو لمراقب الحسابات حال فحصها ، وبالتالي فإن عدم دقة وموضوعية هذه التقديرات يؤدى إلى وجود مخاطر تحريف معلومات القوائم المالية سواء بشكل غير متعمد أو متعمد.
- أنها تعتبر من المواطن الأساسية التي يمكن للإدارة أن تستخدمها للتلاعب في القوائم المالية بطرق قد تبدو مشروعة.

وإذا كان المراجع الخارجي غير قادر على أن يحصل على تأكيد معقول فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية ، وأيضاً إذا كان غير قادر على أن يحصل على دليل مراجعة لتدعيم أي تقدير أخر فعليه أن يأخذ في الاعتبار ما إذا كانت هناك قيود أو حدود قد وضعت على نطاق الفحص ، وإذا كان الأمر كذلك، فيجب عليه أن يبدي رأياً متحفظاً أو يمتنع عن إبداء الرأي. وعلى ذلك , فإن المراجعين مطالبون بتطوير أساليب المراجعة للكشف عن التصرفات الانتهازية التي تمارسها الادارة والتقرير عنها لرفع جودة عملية المراجعة بحيث تكون هذه التصرفات الانتهازية خاضعة للرقابة. وقد توصلت دراسة (ابراهيم , ٢٠٠٦) إلى أنه يمكن وضع اطار عمل لمراقب الحسابات يتم من خلاله إدراك دوافع ادارة الارباح المتعسفة والتي تؤدي إلى اصدار قوائم مالية مضللة , وبالتالي العمل على التوسع في اجراءات برنامج المراجعة للبنود التي تكون مثار لإدارة الارباح المتعسفة . وفي نفس السياق , يقلل التطبيق الفعال لآليات حوكمة الشركات والاتصال المستمر بين مراقب الحسابات والقائمين على أمر الحوكمة من فرص تطبيق إدارة الأرباح المتعسفة بصفة عامة والممارسات المحاسبية الخاطئة بصفة خاصة .كما وجد (Ebrahim, 2001) علاقة سلبية بين جودة عملية المراجعة وسلوك الادارة نحو التأثير على رقم صافي الربح . فكلما ذادت جودة عملية المراجعة كلما انخفضت احتمالات قيام الادارة بتطبيق ممارسات محاسبية معينة للتأثير على رقم صافي الربح .

وقد توصل (Kang,2012) إلى زيادة محتوى تقرير مراقب الحسابات بالمعلومات الخاصة عن التقديرات المحاسبية وخاصة التقرير الذي يشتمل على فقرة ايضاحية. وبالتالي تؤثر مراجعة التقديرات المحاسبية على جودة التقارير المالية.

ومما سبق يمكن صياغة الفرض التالي في صورته البديلة :

تميل الشركات التي تتسلم تقرير مراجعة غير متحفظ إلى استخدام التقديرات المحاسبية المتحفظة بالمقارنة بالتقديرات المحاسبية المتعسفة

٤- نوعية المستثمر

تعمل آليات حوكمة الشركات مثل لجان المراجعة ، المراجعة الداخلية والخارجية على تحقيق التوازن بين أصحاب المصالح المختلفة بالشركة. كما أن حوكمة الشركات لها دور فى الحد من مشاكل الوكالة من خلال مقاومتها للسلوك غير الأخلاقى , والحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات. إذ أنها تدعم ممارسة المساهمين لحقوقهم وحصولهم على المعلومات من خلال ضرورة أن يتضمن النظام الأساس للشركة ولوائحها الداخلية الإجراءات والاحتياطات اللازمة لضمان ممارسة جميع المساهمين لحقوقهم النظامية, وتوفير جميع المعلومات التي تمكن المساهمين من ممارسة حقوقهم على أكمل وجه بحيث تكون هذه المعلومات وافية ودقيقة ، وأن تقدّم وتحدّث بطريقة منتظمة وفي المواعيد المحددة .ويجب على الشركة استخدام أكثر الطرق فعالية في التواصل مع المساهمين. وبالتالي فإنه لا يجوز التمييز بين المساهمين فيما يتعلق بتوفير المعلومات,والمعاملة العادلة بين الجميع بهدف التعامل على حد سواء بين حملة الأسهم دون تمييز مع ممارستهم كافة حقوقهم سواء فيما يتعلق بحقوقهم القانونية أو الاطلاع والتصويت على القرارات الأساسية بعدالة.

ويوجد العديد من الدراسات التي أثبتت أن للمساهمين دوراً في الرقابة على أداء الشركة منها دراسة (Cornett, etal.,2007) والتي توصلت نتائجها إلى وجود علاقة إيجابية بين عدد المستثمرين المؤسسين وأداء الشركة مقاساً بعوائد التدفقات النقدية التشغيلية .كما اختبر (على , ٢٠١٣) أثر نمط الملكية المؤسسية على أداء الشركات، ووجد أن نمط الملكية المؤسسية يقود إلى رقابة أفضل على المديرين باعتبار أنهم يعتبرون مستثمرين على درجة عالية من الوعي , ولديهم معلومات أكثر، وقدرة أكبر على تفسير المعلومات، كما أنهم يمارسون التصويت بانتظام للدفاع عن مصالحهم.

وتناول (عفيفي ,٢٠١١) اختبار علاقة هيكل ملكية الشركات بسلوك وجودة الأرباح فيها ، مستهدفا اختبار العلاقة بين أنماط هيكل الملكية (ownership Structure) وجودة الأرباح لعينة من الشركات المساهمة المصرية المدرجة في البورصة وذلك من خلال أربعة تصنيفات لهيكل الملكية، وهي: الملكية الإدارية، والملكية المؤسسية، وملكية الملاك الكبار الخارجيين (على المستوى الفردي)، والتداول الحر، بالإضافة إلى أربعة متغيرات رقابية وهي: حجم الشركة، الانتساب إلى تجمع للأعمال، أداء الشركة، والرفع المالي. وقد توصل الباحث إلى وجود علاقة موجبة وذات دلالة بين الملكية الإدارية وجودة الأرباح بما يتفق مع فرض تقارب المصالح. كما توصل إلى وجود علاقة سالبة وذات دلالة بين الملكية الفردية وجودة الأرباح، حيث يتفق ذلك مع فرض التحصين ، بالإضافة إلى وجود علاقة موجبة ولكنها غير دالة بين الملكية المؤسسية والتداول الحر وجودة الأرباح.وقد خلصت الدراسة إلى أن تكوين هيكل الملكية يلعب دورا حيويا في التأثير على إدارة الأرباح، ومن ثم جودتها في الشركات المساهمة المصرية. كما هدفت دراسة (مليجي ,٢٠١٤)إلى اختبار أثر هيكل الملكية على مستوى التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية، حيث ضمن التحفظ المحاسبى كمتغير تابع والمتغيرات المتعلقة بهيكل الملكية

كمتغيرات مستقلة (الملكية الإدارية ، والملكية المؤسسية وملكية كبار المستثمرين، والملكية العائلية ، وتشتت الملكية). وقد وجد الباحث أن الملكية المؤسسية والملكية المشتتة لهما تأثير معنوي على مستوى التحفظ المحاسبى بينما لا يوجد تأثير معنوي لكل من الملكية الإدارية والعائلية وملكية كبار المستثمرين .

وأشارت دراسة(Kang,2012) أن الادارة تواجه بضغوط أكبر من لجان المراجعة لتعديل التقديرات المحاسبية عندما تكون قاعدة المستثمرين في الشركة متطورة إلى حد كبير . كما هو موضح في الشكل رقم (٢) :-

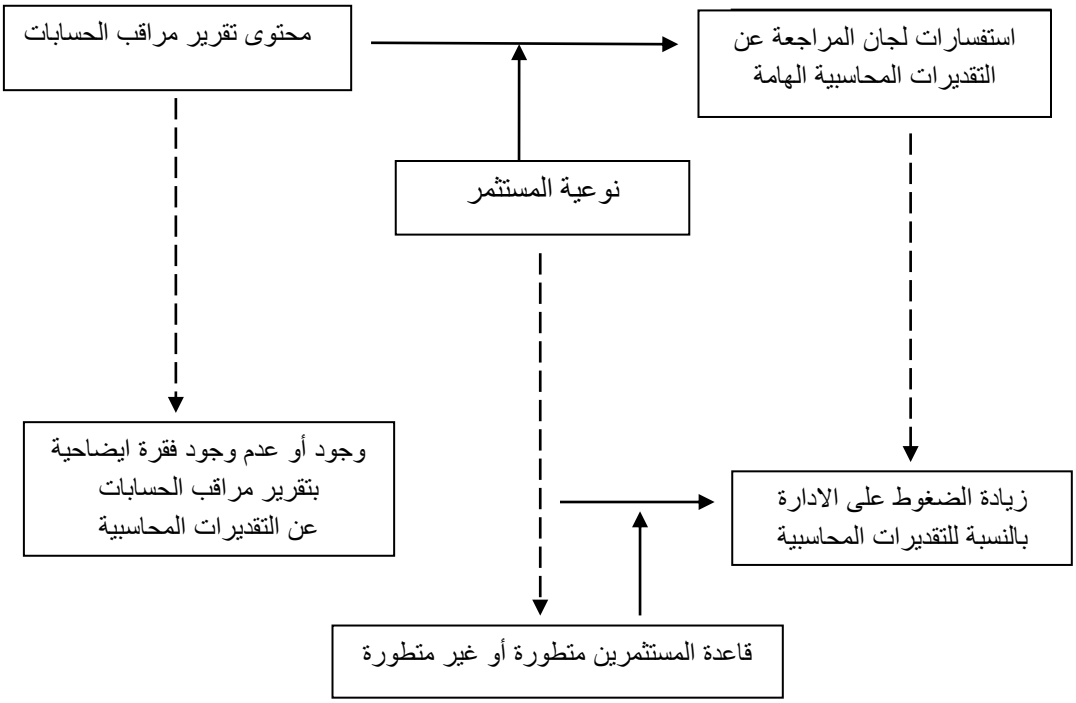

شكل رقم (٢) التأثير التفاعلى لنوعية المستثمر

المصدر: (Kang, 2012)

ويوضح الشكل السابق موقف لجان المراجعة تجاه التقديرات المحاسبية الهامة في تقرير مراجعة الحسابات، ومستوى تطور المستثمر، والتأثير التفاعلي على أعضاء لجنة المراجعة لتطوير عملية صياغة أسئلة على الإدارة و مراجع الحسابات عن هذه التقديرات. ففي سياق عملية إعداد التقارير المالية فإن المستثمرين لديهم تفضيل لمعلومات موضوعية ودقيقة. ويؤدي زيادة ضغط المساءلة من قبل المستثمرين إلى زيادة الدافع لدى أعضاء لجنة المراجعة للطعن في التقديرات المحاسبية الهامة. ومن المرجح أن ينخفض ذلك مع زيادة الإفصاح عن تقديرات الإدارة في تقرير المراجعة. فيتوقع

أعضاء لجنة المراجعة أن يكون الإفصاح الإضافي في تقرير المراجعة بديلا عن العناية الواجبة في حماية أصحاب المصالح وبالتالي تلزم نظرية المساءلة أعضاء لجنة المراجعة أن يضعوا استراتيجيات مختلفة في التعامل تبعا لنوع المستثمرين الذين يشكلون غالبية قاعدة المستثمرين في الشركة.

وفي هذا الصدد وجد (Saudagaran & Bi–ddle,1995) أن التسجيل في بورصات خارجية أو أجنبية يؤدي إلى الحد من السلوك الانتهازي لإدارة الأرباح , وحل مشكلة عدم تماثل المعلومات. ويرجع السبب في ذلك إلى أن المستثمرين سيطلبون معلومات محاسبية أفضل في حالة انتشار الملكية , بالإضافة إلى ذلك ، فإنه كلما زاد مدى وهيكل الملكية المساهمة، كلما زاد الاهتمام الموجه للأرباح المقدرة للشركة حيث يزيد عدد المحللين الماليين . وتواجه الشركات المسجلة في البورصة الأجنبية طلب إفصاح إضافى لتقديم معلومات إضافية حيث أن الشركات المدرجة في سوق أجنبى يجب أن تفصح عن معلومات أكثر لتقليل عدم التماثل في المعلومات بين المستثمرين والمحللين الماليين. وقد أضاف(Cheung & Lee, 1995) مزايا متعددة للتسجيل في بورصات أجنبية منها الزام هذه الشركات الامتثال للإفصاحات المالية الأكثر شمولا والذي ينطوي على تحقيق التوازن بين منافع الحصول على أفضل الأسعار لأسهمها الناتجة مقابل أفضل كمية ونوعية للمعلومات المتاحة للمستثمرين , بالإضافة الى ضرورة الالتزام بمعايير الإفصاح وترجمة بياناتها المالية واحتمالية التقاضي والتي يمكن أن يكون عاملا هاما يؤثر على اختيار الشركة للتسجيل في البورصات الأجنبية.

وتجدر الاشارة إلى أن دراسة(Kim & Yi, 2006) قد توصلت إلى تأثير ادارة الربح يعتمد على علاقة الرقابة بهيكل الملكية. فعندما توجد رقابة اكبر للمستثمر تؤدي الى الحد من ممارسات ادارة الربح . فوجود قاعدة متطورة من المساهمين تزيد من قيمة الشركة ويكون الدفع وراء بعض الإجراءات المحددة مثل المساعدة في تشكيل السياسة للشركات.كما يستخدم نشاط المساهمين كمراقب وكقوة لحث الادارة على تحسين عمليات الشركة , وتعظيم قيمة الاسهم , وتقليل التكاليف المرتبطة بالقرارات المتعسفة للإدارة.

ومما سبق يمكن صياغة الفرض التالي في صورته البديلة :

تميل الشركات التي يتم تسجيلها في بورصات أجنبية إلى استخدام التقديرات المحاسبية المتحفظة بالمقارنة بالتقديرات المحاسبية المتعسفة.

٥- المؤشر الاجتماعي

يوجد العديد من الدراسات التي ربطت بين المؤشر الاجتماعي والأداء المالي للشركات والتي منها دراسة (Kocmanovà & Dočekalovà, 2013) التي اهتمت بقياس الأداء الاقتصادي للشركات باستخدام المؤشرات البيئية والاجتماعية والحوكمة ومدى تكامل هذه المؤشرات (ESG) لاستخدامها في تقييم الأداء. وتتمثل هذه المؤشرات في: (الربحية – التدفقات النقدية – الإيرادات – القيمة الاقتصادية المضافة – معدل العائد على الأصول – معدل العائد على حقوق الملكية) وتوصلت إلى أن هذه العوامل من شأنها تعزيز عملية اتخاذ القرار للمستثمرين والتركيز على النتائج الاقتصادية للفرص والمخاطر على المدى الطويل،

وزيادة القيمة سواء كانت قيمة اقتصادية أو قيمة استدامة وتقديم عائد مناسب للمستثمرين. كما اختبرت دراسة (رمضان , ٢٠١٣) العلاقة بين مؤشر مسئولية الشركات (ESG) كمتغير مستقل والتغير في أسعار الأسهم كمتغير تابع، واستخدم كل من حجم الشركة ونسبة التوزيعات إلى الأرباح ونسبة التداول الحر ونوع القطاع كمتغيرات رقابية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين مؤشر مسئولية الشركات والتغير في أسعار الأسهم ، كما أن نسبة التوزيعات إلى الأرباح وكذلك نوع القطاع كانت معنوية وتؤثر على التغير في سعر السهم، أما نسبة التداول الحر و حجم الشركة كانت غير معنوية ولا تؤثر على التغير في سعر السهم .كما وجد أن مكونات مؤشر مسئولية الشركات (ESG) لها تأثير على الأداء المالي والذي ينعكس على التغير في أسعار الأسهم.

كما هدفت دراسة (حماد , ٢٠١٤) إلى تقييم العلاقة بين المسئولية الاجتماعية للشركات وأدائها المالي وأثر ذلك على قيمة المنشاة من خلال تقييم تأثير أنشطة المسئولية الاجتماعية للشركات على الأداء المالي وذلك باستخدام نموذج لقياس تأثير المسئولية الاجتماعية على قيمة المنشأة مع التطبيق على عينة من الشركات السعودية المسجلة في بورصة الأوراق المالية السعودية لفترة ٢٠٠٧-٢٠١١ وذلك لقطاعي الاسمنت والأغذية. وقد تم استخدم عدد من المقاييس المحاسبية والسوقية مثل معدل العائد على الأصول , ومعدل العائد على حقوق المساهمين , ومقياس للتغير في نصيب السهم السوقي من الأرباح , ومقياس للتغير في سعر السهم السوقي , ومتغيرات أخرى مثل حجم الشركة والمخاطر ومعدل النمو في المبيعات وطبيعة القطاع مع استخدام نموذج Tobin– q كأحد المقاييس الرئيسية لقياس قيمة المنشأة . وقد أشارت النتائج إلى اختلاف تأثير المسئولية الاجتماعية على الأداء المالي باختلاف القطاع حيث وجدت علاقة جوهرية في قطاع الاسمنت عنه في قطاع الأغذية وكذلك اختلاف تأثير المسئولية الاجتماعية على قيمة المنشاة باختلاف القطاع حيث وجدت علاقة معنوية في قطاع الاسمنت عنه في قطاع الأغذية.

ومن الدراسات التي ربطت بين ادارة الارباح المتعسفة والمسئولية الاجتماعية دراسة (Chih et al.,2008) حيث وجد أن ممارسات ادارة الارباح مرتبطة بالإفصاح عن المسئولية الاجتماعية من خلال اختبار العلاقة بين ثلاثة أنواع من ادارة الارباح وهي تمهيد الدخل والأرباح المتعسفة وتجنب الخسائر (earnings smoothing, earnings aggressiveness, and earnings losses) وبين خصائص الشركة والمسئولية الاجتماعية لعدد ١٦٥٣ شركة في ٤٦ دولة للفترة (١٩٩٣-٢٠٠٢). وقد توصلت إلى وجود ارتباط معنوي بين الخصائص المالية , والمتغيرات المؤسسية والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وبين تصنيفات ادارة الارباح السابقة . كما قارنت الدراسة بين تمهيد الدخل والأرباح المتعسفة ومؤشر الرفع المالي والقيمة السوقية والدفترية للأصول , ووجدت بشكل عام أنه كلما زادت المسئولية الاجتماعية كلما تميل الشركات إلى إجراء المزيد من إدارة الأرباح المتعسفة.

ومما سبق يمكن صياغة الفرض التالي في صورته البديلة :

تميل الشركات التي تدخل ضمن المؤشر الاجتماعي إلى استخدام التقديرات المحاسبية المتحفظة بالمقارنة بالتقديرات المحاسبية المتعسفة

٦- خصائص الشركة

تناولت العديد من الدراسات أثر خصائص الشركات على ممارسات إدارة الربح. إذ توصلت دراسة (غريب, ٢٠١٥) إلى وجود أثر لكل من حجم الشركة وربحيتها وحجم منشأة المراجعة على ادارة الربح في الشركات المساهمة السعودية. بمعنى أنه كلما كبر حجم الشركة وزادت ربحيتها وأسندت مهمة المراجعة لإحدى منشآت المراجعة الكبرى كلما أدى ذلك إلى تخفيض ممارسات ادارة الربح. كما أثبتت النتائج عدم وجود أثر لمديونية الشركة والسيولة المالية لها على ادارة الربح. كما تناولت دراسة (Bassiouny et al., 2016) تقييم مدى تأثير خصائص الشركة على ممارسات إدارة الأرباح لعينة من الشركات المدرجة في البورصة المصرية. ومن خلال تحليل البيانات المالية في الفترة بين٢٠٠٧-٢٠١١. وقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين كل من متغير الرفع المالي والمتغيرات الأخرى لخصائص الشركة مثل حجم الشركة ،عمر الشركة مع ممارسات إدارة الأرباح. وفي نفس الاتجاه ,هدفت دراسة (Uwuigbe et al.,2015) إلى تقييم العلاقة بين خصائص الشركات وممارسات إدارة الأرباح في الشركات النيجيرية لعينة من ٢٠ شركة مدرجة في البورصة مع استخدام التقارير السنوية للفترة (٢٠٠٦-٢٠١٠). وقد كشفت نتائج الدراسة أنه في حين كان حجم الشركة له تأثير إيجابي كبير على إدارة الأرباح، إلا أنه من ناحية أخرى كانت العلاقة بين الرفع المالي وادارة الربح غير معنوية ، وخلصت الدراسة إلى أن الشركات الكبيرة تميل إلى أن تكون لديها دوافع أعلى وتملك المزيد من الفرص للقيام بالتلاعب في الارباح بالاضافة إلى المبالغة في المكاسب بسبب تعقيد عملياتها.

واستخدمت دراسة Bhattacharya et al. (2003) البيانات المالية لعدد ٥٨٦٥٣ من الشركات من ٣٤ دولة للفترة بين ١٩٨٥-١٩٩٨ لقياس عدة تصنيفات لإدارة الارباح (عدم الشفافية للأرباح untransp-arency , والأرباح المتعسفة، وتجنب الخسائر وتمهيد الأرباح ووجدت الدراسة زيادة في عدم شفافية الارباح في الدول التى ينخفض فيها التداول في الاوراق المالية مع زيادة تكلفة حقوق الملكية.

كما تميل الشركات- للخروج من الازمات المالية الي تمر بها- إلى استخدام التغير في السياسات والتقديرات المحاسبية لوضع مزيد من التركيز على إدارة التدفقات النقدية عن طريق خفض توزيعات الأرباح وإعادة هيكلة عملياتها والعلاقات التعاقدية (Healy&Wahlen,1999). كما أن نقص السيولة والحاجة لمزيد من القروض قد يدفع الشركة إلى المزيد من ممارسات إدارة الارباح المتعسفة (DenFond & Jiambalvo, 1994).

وتسعى معظم الشركات لتطبيق اساليب ادارة الارباح للحفاظ على ثبات النسب المالية واتجاهاتها ومكتسباتها في سوق الاوراق المالية (Barth et al,1999). فالشركات ذات المديونية الاكبر تكون أقل ميلاً لإدارة الارباح المتعسفة في حين أن الشركات ذات معدل النمو الاعلى تكون أكثر ميلاً لإجراءات الأرباح المتعسفة(Chih, et al. 2008).

ومما سبق يمكن صياغة الفرض التالي في صورته البديلة :

توجد علاقة بين خصائص الشركة (الربحية, السيولة , الرفع المالي والحجم) والتغير في

التقديرات المحاسبية المتحفظة بالمقارنة بالتقديرات المحاسبية المتعسفة

القسم الرابع: الدراسة التطبيقية

١- مجتمع وعينة الدراسة

تم استخدام عينة من٢٢ شركة من الشركات المساهمة المصرية[١] في الفترة من عام ٢٠٠٤ الى ٢٠١٣. وبذلك تغطي الدراسة ١٠ فترات مالية. ويشترط في شركات العينة أن يتوافر لها قوائم وتقارير مالية في خلال فترة الدراسة لمدة عشر سنوات متصلة على الأقل. وقد تم استبعاد الشركات ذات الطبيعة الخاصة مثل البنوك وشركات التأمين, كما تم استبعاد الحالات التي لا يحدث فيها تغير في التقديرات المحاسبية أي يكون التغير في المخصصات أو التغير في قيمة اهلاك الاصول يساوي صفراً (التقديرات المحاسبية للسنة السابقة تساوي التقديرات المحاسبية للسنة الحالية) وبذلك أصبح عدد المشاهدات ٢٠٠ مشاهدة بعد استبعاد ٢٠ مشاهدة لعدم توافر الشروط بها . والجدول رقم (٣) يوضح توزيع العينة حسب القطاعات وعدد المشاهدات القابلة للتحليل وكذلك المشاهدات المسجلة للمتغيرات الاخرى.

جدول رقم(٣) توزيع عينة الشركات على القطاعات المختلفة

	الاتصالات	الكيماويات	التشييد والعقارات	الخدمات المالية والصناعية	الأغذية والصحة	الاجمالي
عدد الشركات	٣	٥	٥	٦	٤	٢٢
عدد المشاهدات	٢٦	٤٧	٤٥	٥٤	٢٨	٢٠٠
%	%١٣	%٢٣.٥	%٢٢.٥	%٢٧	%١٤	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن أكبر عدد للشركات كان في قطاع الخدمات المالية والصناعية حيث يتضمن ٦ شركات تصل إلى ٥٤ مشاهدة بنسبة ٢٧% يليه قطاع الكيماويات حيث يشمل ٥ شركات تصل إلى ٤٧ مشاهدة بنسبة ٢٣.٥% ويليه قطاع التشييد والعقارات حيث يتضمن منهم ٥ شركات و٤٥ مشاهدة,ثم قطاع الاغذية والصحة والذي يشمل ٤ شركات و٢٨ مشاهدة بنسبة ١٤% أما قطاع الاتصالات فيشمل أصغر عدد للشركات حيث يشمل ٣ شركات بعدد ٢٦ مشاهدة بنسبة ١٣%.

٢- أسلوب جمع البيانات

تم الاستعانة بالقوائم والتقارير المالية وتقارير مراقبي الحسابات وتقارير مجالس الإدارة من المواقع الالكترونية للشركات ومواقع أخرى متخصصة[٢]

٣- متغيرات الدراسة

أولاً: المتغير التابع (التغير في التقديرات المحاسبية)

وقد تم حساب هذا المتغير بطرح التقديرات المحاسبية للسنة الحالية من التقديرات المحاسبية للسنة السابقة، وتكون المعالجة متحفظة (التغير في

[1] لمزيد من التفصيل عن عينة الشركات المستخدمة ملحق رقم (1)

[١] - موقع البورصة المصرية www.egx.com.eg
- موقع معلومات مباشر www.mubasher.info
- موقع ارقام للشركات www.argaam.com

التقـديرات المحاسـبية المتحفظـة) عنـدما تكـون التقديرات المحاسبية للسنة الحالية أكبر من التقديرات المحاسبية للسنة السابقة. وتكون المعالجة متعسفة (التغير في التقديرات المحاسبية المتعسفة) عندما تكون التقديرات المحاسبية للسنة الحالية أقل من التقديرات المحاسبية للسنةالسابقة. وقد تم حساب ذلك لكل من التغير في التقديرات المحاسبية للمخصصات والتغير في التقديرات المحاسبية لإهلاك الأصول الثابتة.

١)التغير في التقديرات المحاسبية للمخصصات

- إذا كان التغير في المخصصات يتبع المعالجة المتحفظة فإنه يأخذ واحد.
- وإذا كان التغير في المخصصات يتبع المعالجة المتعسفة تأخذ صفر.

٢)التغير في التقديرات المحاسبية لإهلاك الأصول الثابتة

- إذا كان التغير في الاهلاك يتبع المعالجة المتحفظة يأخذ واحد صحيح.
- وإذا كان التغير في الاهلاك يتبع المعالجة المتعسفة يأخذ رقم صفر.

ثانيا: المتغيرات المستقلة

١-لجان المراجعة

- عند وجود لجان مراجعة يعبر عنها بواحد .
- وعدم وجود لجان مراجعة يعبر عنها بصفر.

٢- حجم مكتب المراجعة

- الشركات التي يتم مراجعتها عن طريق مكاتب المراجعة الكبيرة (التابعة للـ Big 4) يعبر عنها بواحد.
- والتي لا تتبع Big 4 يعبر عنها بصفر.

٣- تقرير مراقب الحسابات

- الشركات التي تتسلم تقرير مراجعة غير متحفظ يعبر عنها بواحد.
- والشركات الاخرى التي تتسلم أنواع اخرى من التقارير يعبر عنها بصفر.

٤- نوعية المستثمر

- الشركات التي يتم تسجيلها في بورصات أجنبية يعبر عنها بواحد.
- والشركات التي لا يتم تسجيلها يعبر عنها بصفر.

٥- المؤشر الاجتماعي

- الشركات داخل المؤشر يعبر عنها بواحد.
- الشركات خارج المؤشر يعبر عنها بصفر.

٦- خصائص الشركة

- الربحية (صافي الربح قبل الضرائب /الأصول)
- السيولة (الأصول المتداولة / الالتزامات المتداولة)
- الرفع المالي (إجمالي الديون /إجمالي الأصول)
- حجم الشركة (اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول)

٤- التحليل الاحصائي لمتغيرات الدراسة

تم اختبار مدى تمثيل بيانات العينة (المتغير التابع والمتغيرات المستقلة) للتوزيع الطبيعي Normal–Distribution Test باستخدام اختبار Kolmogorov –Smirnov ووفقاً لهذا الاختبار تكون بيانات العينة لكل متغيرات الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي حيث أن p–value أقل من ٠.٠٥ ويتم توضيح ذلك في الجدول رقم (٤):

جدول رقم (٤)

اختبار مدي تمثيل بيانات العينة للتوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

Tests of Normality						
Kolmogorov-Smirnov(a)			Shapiro-Wilk			
Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.	
0.385	200	0.000	0.626	200	0.000	التقديرات المحاسبية للمخصصات
0.405	200	0.000	0.613	200	0.000	التقديرات المحاسبية للإهلاك
0.410	200	0.000	0.609	200	0.000	لجان المراجعة
0.443	200	0.000	0.575	200	0.000	حجم مكتب المراجعة
0.351	200	0.000	0.636	200	0.000	تقرير مراقب الحسابات
0.512	200	0.000	0.426	200	0.000	نوعية المستثمر
0.480	200	0.000	0.516	200	0.000	المؤشر الاجتماعي
0.174	200	0.000	0.725	200	0.000	الربحية
0.166	200	0.000	0.790	200	0.000	السيولة
0.426	200	0.000	0.100	200	0.000	الرفع المالي
0.129	200	0.000	0.948	200	0.000	الحجم

لذلك سوف نعتمد على الاختبارات الاحصائية اللامعلمية Nonparametric Tests, كما سيتم استخدام اختبار Mann–Whitney Test لاختبار مدى وجود فروق معنوية بين متوسط عينتين مستقلتين، واستخدام اختبار Kruskal WallisTest لتحليل التباين ANOVA.

– التغير في التقديرات المحاسبية وقطاعات الاعمال

يظهر الرسم البياني التالي العلاقة بين التغير في التقديرات المحاسبية وقطاعات الاعمال

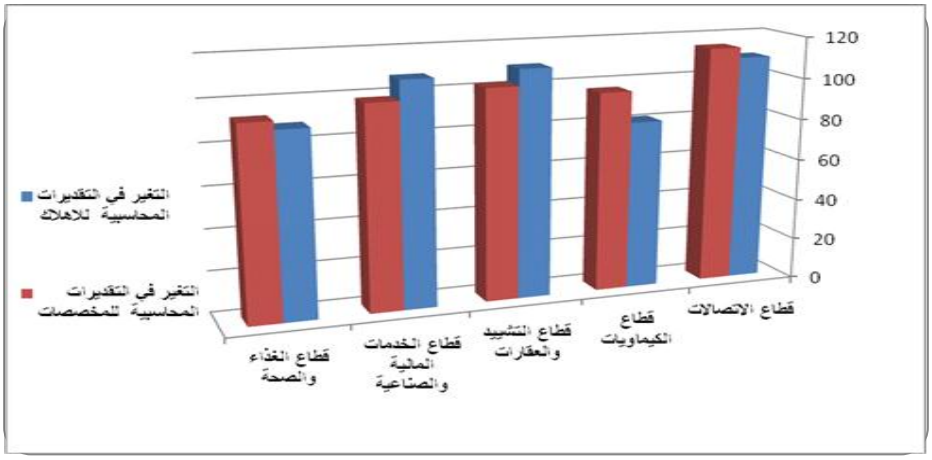

شكل رقم (٣)

بالنسبة للتغير في التقديرات المحاسبية للمخصصات كانت أعلى في قطاع الاتصالات بمتوسط ١١٤.٨ يليه قطاع التشييد والعقارات بمتوسط ١٠١.٩، ثم قطاع الخدمات المالية والصناعية بمتوسط ٩٨.٢٣، ويليه قطاع الكيماويات بمتوسط ٩٦.٦ وأقلهما بمتوسط ٩٢.٧ في قطاع الغذاء والصحة. أما التغير في التقديرات المحاسبية للإهلاك فقد كانت الاعلى في قطاعي الاتصالات والتشييد والعقارات بمتوسط ١٠٩.٧ يليهما قطاع الخدمات المالية والصناعية بمتوسط ١٠٧.٧ ثم قطاع الاغذية والصحة بمتوسط ٨٨.٨ وأقلها بمتوسط ٨١.٥ في قطاع الكيماويات.

وبالنسبة لاختبار مدى معنوية الفروق بين القطاعات والتغير في التقديرات المحاسبية للمخصصات والتغير في التقديرات المحاسبية لإهلاك الاصول الثابتة تم استخدام اختبار Kruskal Wallis Test. وأظهرت نتائج الاختبار الاحصائي عدم وجود فروق معنوية بين المجموعات الخاصة بالقطاعات الخمسة السابقة وكلا من التغير في المخصصات والتغير في الاهلاك والتغير في التقديرات المحاسبية للمخصصات والتغير في التقديرات المحاسبية لإهلاك لمستوى معنوية أكبر من ٠.٠٥ وذلك كما يوضحه الجدول رقم (٥) :-

جدول رقم (٥)

التغير في التقديرات المحاسبية وقطاعات الاعمال

	التغير في التقديرات المحاسبية للمخصصات	التغير في التقديرات المحاسبية للإهلاك
Chi-Square	٢.٦٦٥	٨.٣٦٠
D f	٤	٤
Sig.	٠.٦١٥	٠.٠٧٩

- **التغير في التقديرات المحاسبية خلال سنوات الدراسة**

يظهر الرسم البياني رقم (٤) العلاقة بين التغير في التقديرات المحاسبية وقطاعات الاعمال

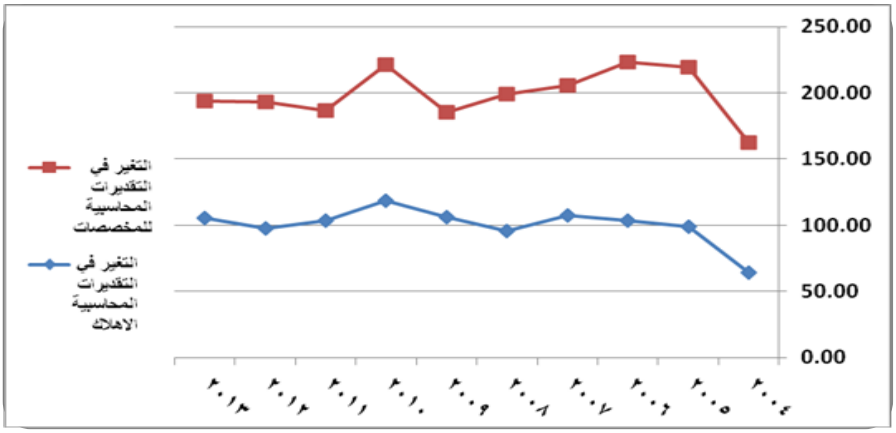

شكل رقم (٤)

التغير في التقديرات المحاسبية خلال سنوات الدراسة

ويوضح الشكل السابق أن التغير في التقديرات المحاسبية للمخصصات كان الاعلى في عام ٢٠٠٥ بمتوسط ١٢٠.٧٥ يليه عام ٢٠٠٦ بمتوسط ١١٩.٨ ثم يليها٢٠٠٨ ثم٢٠١٠ بمتوسط ١٠٣.٤ و ١٠٢.٦ على التوالي واقلها في عام ٢٠١١ بمتوسط ٨٣.٠٥، أما التغير في التقديرات المحاسبية للإهلاك فقد كان الاعلى في عام ٢٠١٠ بمتوسط ١١٨.٧٥ يليه عام ٢٠٠٧ بمتوسط ١٠٧.٢٥ ثم يليه عام ٢٠٠٩ ثم عام ٢٠١١ بمتوسط ١٠٥.٩ و ١٠٣.٧ على التوالي وكان الاقل في عام ٢٠٠٤ بمتوسط ٦٤.٥٠.

أما عن اختبار معنوية الفرق تم استخدام اختبار Kruskal Wallis Test لمعرفة وجود اختلاف معنوي بين متوسطات السنوات خلال فترة الدراسة والتغير في التقديرات المحاسبية للمخصصات والتغير في التقديرات المحاسبية للإهلاك موضحة بالجدول رقم (٦):

جدول رقم(٦)

الفروق المعنوية للتغير في التقديرات المحاسبية خلال سنوات الدراسة

	التغير في التقديرات المحاسبية للمخصصات	التغير في التقديرات المحاسبية للإهلاك
Chi-Square	١٢.٣١٢	١٠.٩٢٩
df	٩	٩
Sig.	٠.١٩٦	٠.٢٨١

يوضح الجدول السابق عدم وجود فروق معنوية بين متوسطات السنوات خلال فترة الدراسة وكلا من التغير في التقديرات المحاسبية للمخصصات والتغير في التقديرات المحاسبية للاهلاك. حيث كانت p-value أكبر من ٠.٠٥ ولكن عند تقسيم بيانات متغير السنوات العشرة إلى فترتين (قبل الازمة المالية وبعد الازمة المالية): الفترة الاولى وتضم السنوات من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨ والفترة الثانية وتضم السنوات من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٣. وأشارت النتائج إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة احصائية حيث كانت p-value أقل من ٠.٠٥ بين الفترة الاولى (قبل الازمة المالية) والفترة الثانية (بعد الازمة المالية) لكل من المتغيرات التابعة (التقديرات المتحفظة والمتعسفة من للمخصصات وللإهلاك) كما هي موضحة في الجدول رقم (٧) :-

جدول رقم (٧)

التغير في التقديرات المحاسبية قبل وبعد الازمة المالية

	التغير في التقديرات المحاسبية للمخصصات	التغير في التقديرات المحاسبية للإهلاك
Mann-Whitney U	٣٥٥.	٣٥٥.
Z	٤.١٥١	٤.٢٢٥
Sig. (2-tailed)	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠

النتائج الاحصائية لاختبار فروض الدراسة

الفرض الأول

تميل الشركات التي لديها لجان مراجعة إلى استخدام التقديرات المحاسبية المتحفظة بالمقارنة بالتقديرات المحاسبية المتعسفة

الفرض الثاني

تميل الشركات التي يتم مراجعتها بواسطة مكاتب المراجعة الكبيرة إلى استخدام التقديرات المحاسبية المتحفظة بالمقارنة بالتقديرات المحاسبية المتعسفة

الفرض الثالث

تميل الشركات التي تتسلم تقارير مراجعة غير متحفظة إلى استخدام التقديرات المحاسبية المتحفظة بالمقارنة بالتقديرات المحاسبية المتعسفة

الفرض الرابع

تميل الشركات التي يتم تسجيلها في بورصات أجنبية إلى استخدام التقديرات المحاسبية المتحفظة بالمقارنة بالتقديرات المحاسبية المتعسفة .

الفرض الخامس

تميل الشركات التي تدخل ضمن المؤشر الاجتماعي إلى استخدام التقديرات المحاسبية المتحفظة بالمقارنة بالتقديرات المحاسبية المتعسفة

الفرض السادس

توجود علاقة بين خصائص الشركة (الربحية والسيولة والرفع المالي والحجم) والتغير في التقديرات المحاسبية المتحفظة بالمقارنة بالتقديرات المحاسبية المتعسفة

١) النتائج الاحصائية لاختبار الفرض الأول

يقوم هذا الفرض على أساس أن الشركات التي لديها لجان مراجعة تميل إلى استخدام التقديرات المحاسبية المتحفظة بالمقارنة بالتقديرات المحاسبية المتعسفة واعتمادا على المشاهدات التي تم تجميعها لهذا الغرض حيث كان عدد المشاهدات لوجود لجان المراجعة مع المعالجة المتحفظة للمخصصات ٥٤ مشاهدة بنسبة ٤٧% في مقابل ١٨مشاهدة بنسبة ٢١% للمعالجة المتعسفة ,وبمتوسط ٠.٤٧ وانحراف معياري ٠.٥٠١ للمعالجة المتحفظة في مقابل متوسط ٠.٢١ وانحراف معياري ٠.٤١٣ للمعالجة المتعسفة .كما كان عدد المشاهدات لوجود لجان المراجعة مع التغير في التقديرات المحاسبية للإهلاك ٥٨ مشاهدة بنسبة ٤٧% للمعالجة المتحفظة في مقابل ١٤مشاهدة بنسبة ١٨% للمعالجة المتعسفة , وبمتوسط ٠.٤٧ وانحراف معياري ٠.٥٠١ للمعالجة المتحفظة في مقابل متوسط ٠.٢١ وانحراف معياري ٠.٤١٣ للمعالجة المتعسفة ولقد تم اختبار الفرض الاحصائي لاختلاف متوسطي المجموعتين وتبين وجود فرق بمستوى معنوية أقل من ٠.٠٥ مما يعني قبول هذا الفرض. وذلك كما موضح بالجدول رقم (٨) :-

جدول رقم (٨)

النتائج الاحصائية لاختبار الفرض الأول

	التغير في التقديرات المحاسبية للمخصصات				التغير في التقديرات المحاسبية للإهلاك			
	المعالجة المتحفظة		المعالجة المتعسفة		المعالجة المتحفظة		المعالجة المتعسفة	
وجود لجان مراجعة	٥٤	%٤٧	١٨	%٢١	٥٨	%٤٧	١٤	%١٨
عدم جود لجان مراجعة	٦٢	%٥٣	٦٦	%٧٩	٦٦	%٥٣	٦٢	%٨٢
عدد المشاهدات	١١٦	%١٠٠	٨٤	%١٠٠	١٢٤	%١٠٠	٧٦	%١٠٠
المتوسط	٠.٤٧		٠.٢١		٠.٤٧		٠.١٨	
الانحراف المعياري	٠.٥٠١		٠.٤١٣		٠.٥٠١		٠.٣٩٠	
Kendall's tau_b	(**)٠.٢٥٨				(**)٠.٢٨٧			
z	٣.٦٤٤-				٤.٠٤٥-			
Sig.	٠.٠٠٠				٠.٠٠٠			

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

٢) النتائج الاحصائية لاختبار الفرض الثاني

يقوم هذا الفرض على أساس وجود علاقة بين حجم مكتب المراجعة والتغير في التقديرات المحاسبية المتحفظة والمتعسفة للمخصصات والإهلاك. ويعبر عن حجم مكتب المراجعة بمدى تابعيته للمكاتب العالمية للمراجعة Big 4 .ووجد أن عدد المشاهدات الخاصة بوجود مكاتب مراجعة تابعة لـBig 4 مع المعالجة المتحفظة للمخصصات ٨٢ مشاهدة بنسبة ٧١% في مقابل ٥٨ مشاهدة بنسبة ٦٩% للمعالجة المتعسفة للمخصصات , ,وبمتوسط ٠.٧١ وانحراف معياري ٠.٤٥٧ للمعالجة المتحفظة للمخصصات في مقابل متوسط ٠.٦٩ وانحراف معياري ٠.٤٦٥ للمعالجة المتعسفة للمخصصات ٠ وكان عدد المشاهدات مع التغير في التقديرات المحاسبية المتحفظة للإهلاك ٧٩ مشاهدة بنسبة ٦٤% في مقابل ٦١ مشاهدة بنسبة ٨٠% للتغير في التقديرات المحاسبية المتعسفة للإهلاك , وبمتوسط ٠.٦٤ وانحراف معياري ٠.٤٨٣ للمعالجة المتحفظة للإهلاك في مقابل متوسط ٠.٨٠ وانحراف معياري٠.٤٠١للمعالجة المتعسفة للإهلاك , ولقد تم اختبار الفرض الاحصائي لاختلاف متوسطي المجموعتين وتبين وجود فروق بمستوى معنوية أقل من ٠.٠٥ بالنسبة للتغير في التقديرات المحاسبية للإهلاك بينما اكدت النتائج عدم وجود اختلاف معنوي ذو دلالة احصائية بالنسبة للتغير في المخصصات مما يعني عدم قبول هذا الفرض الاحصائي للتغير في المخصصات ولكن قبوله بالنسبة للتقديرات المحاسبية المتحفظة والمتعسفة للإهلاك.ويوضح الجدول رقم (٩) النتائج الاحصائية لاختبار هذا الفرض.

جدول رقم (٩)

النتائج الاحصائية لاختبار الفرض الثاني

	التغير في التقديرات المحاسبية للمخصصات				التغير في التقديرات المحاسبية للإهلاك			
	المعالجة المتحفظة		المعالجة المتعسفة		المعالجة المتحفظة		المعالجة المتعسفة	
تابع لـ Big 4	٨٢	%٧١	٥٨	%٦٩	٧٩	%٦٤	٦١	%٨٠
غير تابع لـ Big 4	٣٤	%٢٩	٢٦	%٣١	٤٥	%٣٦	١٥	%٢٠
عدد المشاهدات	١١٦	%١٠٠	٨٤	%١٠٠	١٢٤	%١٠٠	٧٦	%١٠٠
المتوسط	٠.٧١		٠.٦٩		٠.٦٤		٠.٨٠	
الانحراف المعياري	٠.٤٥٧		٠.٤٦٥		٠.٤٨٣		٠.٤٠١	
Kendall's tau_b	٠.٠١٨				٠.١٧٥-(*)			
z	٠.٢٤٩-				٢.٤٧٣-			
Asymp. Sig.	٠.٨٠٣				٠.٠١٣			
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed)								

٣) النتائج الاحصائية لاختبار الفرض الثالث

يقوم هذا الفرض على أساس أن الشركات التي تتسلم تقارير مراجعة غير متحفظة تميل إلى استخدام التقديرات المحاسبية المتحفظة بالمقارنة بالتقديرات المحاسبية المتعسفة. وقد وجد أن عدد المشاهدات للتقرير غير المتحفظ لمراقب الحسابات مع المعالجة المتحفظة للمخصصات ٥٢ مشاهدة بنسبة ٤٥% في مقابل ٥٣ مشاهدة بنسبة ٦٣% للمعالجة المتعسفة. وبمتوسط ٠.٤٥ وانحراف معياري ٠.٤٩٩ بينما وجد أن عدد المشاهدات للتقرير غير المتحفظ مع المعالجة المتحفظة للإهلاك ٧٩ مشاهدة بنسبة ٦٤% في مقابل ٦١ مشاهدة بنسبة ٨٠% للتغير للمعالجة المتعسفة. وبمتوسط ٠.٤١ وانحراف معياري ٠.٤٩٤وعند اختبار الفرض الاحصائي لاختلاف متوسطي المجموعتين تبين وجود فروق معنوية بمستوى معنوية أقل من ٠.٠٥مما يعني قبول هذا الفرض الاحصائي ويوضح الجدول رقم (١٠) النتائج الاحصائية لهذا الفرض.

جدول رقم (١٠)

النتائج الاحصائية لاختبار الفرض الثالث

	التغير في التقديرات المحاسبية للمخصصات				التغير في التقديرات المحاسبية للإهلاك			
	المعالجة المتحفظة		المعالجة المتعسفة		المعالجة المتحفظة		المعالجة المتعسفة	
تقرير غير متحفظ	٥٢	%٤٥	٥٣	%٦٣	٥١	%٤١	٥٤	%٧١
تقرير متحفظ	٦٤	%٥٥	٣١	%٣٧	٧٣	%٥٩	٢٢	%٢٩
عدد المشاهدات	١١٦	%١٠٠	٨٤	%١٠٠	١٢٤	%١٠٠	٧٦	%١٠٠
المتوسط	٠.٤٥		٠.٦٣		٠.٤١		٠.٧١	
الانحراف المعياري	٠.٤٩٩		٠.٤٨٥		٠.٤٩٤		٠.٤٥٧	
Kendall's tau_b	-٠.١٨١				٠.٢٩١(**)			
z	٢.٥٤-				٤.١٠٣-			
. Sig.	٠.٠١١				٠.٠٠٠			
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).								

٤) النتائج الاحصائية لاختبار الفرض الرابع

يقوم هذا الفرض على أساس أن الشركات التي يتم تسجيلها في بورصات أجنبية تميل إلى استخدام التقديرات المحاسبية المتحفظة بالمقارنة بالتقديرات المحاسبية المتعسفة . وقد وجد أن عدد المشاهدات للشركات المسجلة في بورصات اجنبية مع المعالجة المتحفظة للمخصصات ١٨ مشاهدة بنسبة ١٦% في مقابل ١١مشاهدة بنسبة ١٣% للمعالجة المتعسفة ,وبمتوسط ٠.١٦ وانحراف معياري ٠.٣٦٤ للمعالجة المتحفظة في مقابل متوسط ٠.١٣ وانحراف معياري ٠.٣٣٩ للمعالجة المتعسفة للمخصصات ٠ وعدد المشاهدات مع التغير في التقديرات المحاسبية المتحفظة للإهلاك ٢٠ مشاهدة بنسبة ١٦% في مقابل ٩مشاهدات بنسبة ١٢%للمعالجة المتعسفة للإهلاك , وبمتوسط ٠.١٦ وانحراف معياري ٠.٣٦٩ للمعالجة المتحفظة في مقابل متوسط ٠.١٢ وانحراف معياري ٠.٣٢٥ للمعالجة المتعسفة للإهلاك. ولقد تم اختبار الفرض الاحصائي لاختلاف متوسطي المجموعتين وتبين عدم وجود فرق معنوي مما يعني عدم قبول هذا الفرض . ويوضح الجدول رقم (١١) النتائج الاحصائية لهذا الفرض.

جدول رقم (١١)
النتائج الاحصائية لاختبار الفرض الرابع

	التغير في التقديرات المحاسبية للمخصصات				التغير في التقديرات المحاسبية للإهلاك			
	المعالجة المتحفظة		المعالجة المتعسفة		المعالجة المتحفظة		المعالجة المتعسفة	
مسجلة	١٨	%١٦	١١	%١٣	٢٠	%١٦	٩	%١٢
غير مسجلة	٩٨	%٨٤	٧٣	%٨٧	١٠٤	%٨٤	٦٧	%٨٨
عدد المشاهدات	١١٦	%١٠٠	٨٤	%١٠٠	١٢٤	%١٠٠	٧٦	%١٠٠
المتوسط	٠.١٦		٠.١٣		٠.١٦		٠.١٢	
الانحراف المعياري	٠.٣٦٤		٠.٣٣٩		٠.٣٦٩		٠.٣٢٥	
Kendall's tau_b	٠.٠٣٤				-٠.٠٥٩			
z	-٠.٤٧٩				-٠.٨٣٤			
. Sig.	٠.٦٣٢				٠.٤٠٤			

٥) النتائج الاحصائية لاختبار الفرض الخامس

يقوم هذا الفرض على أساس أن الشركات التي تدخل ضمن المؤشر الاجتماعي للشركات تميل إلى استخدام التقديرات المحاسبية المتحفظة بالمقارنة بالتقديرات المحاسبية المتعسفة . وقد وجد أن عدد المشاهدات للشركات المسجلة في المؤشر الاجتماعي مع المعالجة المتحفظة للمخصصات ٣٨ مشاهدة بمتوسط ٠.٣٣ وانحراف معياري ٠.٤٧١ في مقابل ٧ مشاهدة بمتوسط ٠.٠٨ وانحراف معياري ٠.٤٨٥ للمعالجة المتعسفة ٠ وبينما وجد أن عدد المشاهدات مع المعالجة المتحفظة للإهلاك ٣٥ مشاهدة وبمتوسط ٠.٢٨ وانحراف معياري ٠.٤٥٢ ومتوسط ٠.١٣ وانحراف معياري ٠.٣٤٠ للمعالجة المتعسفة للإهلاك. وقد تم اختبار الفرض الاحصائي لاختلاف متوسطي المجموعتين وتبين وجود فرق معنوي بمستوى معنوية أقل ٠.٠٥من مما يعني قبول هذا الفرض ويوضح الجدول رقم (١٢) النتائج الاحصائية لهذا الفرض

جدول رقم (١٢)
النتائج الاحصائية لاختبار الفرض الخامس

	التغير في التقديرات المحاسبية للمخصصات				التغير في التقديرات المحاسبية للإهلاك			
	المعالجة المتحفظة		المعالجة المتعسفة		المعالجة المتحفظة		المعالجة المتعسفة	
داخل المؤشر	٣٨	%٣٣	٧	%٨	٣٥	%٢٨	١٠	%١٣
خارج المؤشر	٧٨	%٦٧	٧٧	%٩٢	٨٩	%٧٢	٦٦	%٨٧
عدد المشاهدات	١١٦	%١٠٠	٨٤	%١٠٠	١٢٤	%١٠٠	٧٦	%١٠٠
المتوسط	٠.٣٣		٠.٠٨		٠.٢٨		٠.١٣	
الانحراف المعياري	٠.٤٧١		٠.٢٧٨		٠.٤٥٢		٠.٣٤٠	
Kendall's tau_b	(**)٠.٢٨٩				٠.١٧٥(*)			
z	٤.٠٧٣-				٢.٤٧١-			
Sig.	٠.٠٠٠				٠.٠١٣			
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed)								
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).								

٦) النتائج الاحصائية لاختبار الفرض السادس

يقوم هذا الفرض على أساس أن وجود علاقة بين خصائص الشركة (الربحية والسيولة والرفع المالي والحجم) والتغير في التقديرات المحاسبية المتحفظة بالمقارنة بالتقديرات المحاسبية المتعسفة. والجدول رقم (١٣) يوضح النتائج الاحصائية لهذا الفرض:

جدول رقم (١٣)
النتائج الاحصائية لاختبار الفرض السادس

		التغير في التقديرات المحاسبية للمخصصات		التغير في التقديرات المحاسبية للإهلاك	
		المعالجة المتحفظة	المعالجة المتعسفة	المعالجة المتحفظة	المعالجة المتعسفة
الربحية	المتوسط	٠.٠٩٨٧	٠.١٠٦٢	٠.١٠٢٩	٠.١٠٠٢
	الانحراف المعياري	٠.١٣٥٢	٠.١٤٩٤	٠.١٣٩٧	٠.١٤٤٠
	Sig.	٠.٨١٨		٠.٤٤٦	
السيولة	المتوسط	٢.٢٠٨٧	١.١٧٦٢	١.٨٨٩٠	١.٥٤٣٨
	الانحراف المعياري	١.٧٥٨٤	١.٣٢٥٣	١.٦٤٥٢	١.٨٢٥٨
	Sig.	٠.٠٠٠		٠.٠٤٠	
الرفع المالي	المتوسط	٠.٤٣٣٤	١.٥٦٧٥	١.٠٥٧٣	٠.٦٤٣١
	الانحراف المعياري	٠.٨٢٣٣	٧.٢٨٣٢	٦.٠٥٠٨	٠.٦٤٦١
	Sig.	٠.٠٠٠		٠.٠٠٥	
الحجم	المتوسط	٦.١٣٢٤	٥.٨٣٤٤	٦.٠٤٠١	٥.٩٥٣٦
	الانحراف المعياري	٠.٦٧٢١	٠.٧٥٣٣	٠.٦٩٧٤	٠.٧٥٩٨
	Sig.	٠.٠٠٣		٠.٥٤١	

- أظهرت النتائج الاحصائية لمتغير الربحية مع المعالجة المتحفظة للمخصصات أن المتوسط ٠.٠٩٨٧ والانحراف المعياري ٠.١٣٥٢ في مقابل متوسط ٠.١٠٦٢ وانحراف معياري ٠.١٤٩٤ للمعالجة المتعسفة ٠ ومع التغير في التقديرات المحاسبية المتحفظة للإهلاك كان المتوسط ٠.١٠٢٩ والانحراف المعياري ٠.١٣٩٧ للمعالجة المتحفظة للإهلاك في مقابل متوسط ٠.١٠٠٢ وانحراف معياري ٠.١٤٤٠ للمعالجة المتعسفة , ولقد تم اختبار الفرض الاحصائي لاختلاف متوسطي المجموعتين وتبين عدم وجود فرق معنوي بين متغير الربحية والتقديرات المحاسبية المتحفظة والمتعسفة للمخصصات والإهلاك.
- وبالنسبة لمتغير السيولة مع المعالجة المتحفظة للمخصصات كان المتوسط ٢.٢٠٨٧ والانحراف المعياري ١.٧٥٨٤ في مقابل متوسط ١.١٧٦٢ وانحراف معياري ١.٣٢٥٣ للمعالجة المتعسفة للمخصصات ٠ ومع المعالجة المتحفظة للإهلاك كان المتوسط ١.٨٨٩٠ والانحراف المعياري ١.٦٤٥٢ وفي المقابل كان المتوسط ١.٥٤٣٨ والانحراف المعياري ١.٨٢٥٨ للمعالجة المتعسفة. ولقد تم اختبار الفرض الاحصائي لاختلاف متوسطي المجموعتين وتبين وجود فرق معنوي بمستوى معنوية أقل من ٠.٠٥ مما يعني أن متغير السيولة له علاقة بالتغير في التقديرات المحاسبية المتحفظة والمتعسفة للمخصصات وللإهلاك.
- وبالنسبة لمتغير الرفع المالي مع التغير في المعالجة المتحفظة للمخصصات كان المتوسط ٠.٤٣٣٤ والانحراف المعياري ٠.٨٢٣٣ في مقابل متوسط ١.٥٦٧٥ وانحراف معياري ٧.٢٨٣٢ للمعالجة المتعسفة ، وبالنسبة لمتغير الرفع المالي مع المعالجة المتحفظة للإهلاك كان المتوسط ١.٠٥٧٣ والانحراف المعياري ٦.٠٥٠٨ في مقابل متوسط ٠.٦٤٣١ وانحراف معياري ٠.٦٤٦١ للمعالجة المتعسفة للإهلاك. ولقد تم اختبار الفرض الاحصائي لاختلاف متوسطي المجموعتين وتبين وجود فرق معنوي بمستوى معنوية أقل من٠.٠٥ مما يعني وجود علاقة بين متغير الرفع المالي والتقديرات المحاسبية المتحفظة والمتعسفة للمخصصات والتقديرات المحاسبية المتحفظة والمتعسفة للإهلاك.
- وتشير النتائج الاحصائية لمتغير حجم الشركة مع المعالجة المتحفظة للمخصصات إلى أن المتوسط ٦.١٣٢٤ والانحراف المعياري٠.٦٧٢١ في مقابل متوسط ٥.٨٣٤٤ وانحراف معياري ٠.٧٥٣٣ للمعالجة المتعسفة . أما متغير الحجم مع المعالجة المتحفظة للإهلاك كان المتوسط ٦.٠٤٠١ والانحراف المعياري ٠.٦٩٧٤ في مقابل متوسط ٥.٩٥٣٦ وانحراف معياري ٠.٧٥٩٨ للمعالجة المتعسفة. وتم اختبار الفرض الاحصائي لاختلاف متوسطي المجموعتين وتبين وجود فروق معنوية بين متغير حجم الشركة والمعالجة المتحفظة والمتعسفة للمخصصات بمستوى معنوية أقل من ٠.٠٥. مما يعني أن متغير حجم الشركة له علاقة بالمعالجة المتحفظة والمتعسفة للمخصصات، بينما تبين عدم وجود اختلاف معنوي مع المعالجة المتحفظة والمتعسفة للإهلاك.

القسم الخامس :الخلاصة والتوصيات والبحوث المستقبلية المقترحة

استهدف هذا البحث دراسة العوامل التي تحد من ممارسات إدارة الربح المتعسفة للتقديرات المحاسبية بالتطبيق على شركات المساهمة المصرية وقد تم استخلاص نتائج الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية كما يلي:-

خلاصة ونتائج البحث

تناول الإطار النظري تحديد مفهوم التغير في التقديرات المحاسبية المتحفظة والمتعسفة , وتحديد أهمية وأسباب زيادة استخدام التقديرات المحاسبية , وتحديد مؤشرات تطبيق ممارسات إدارة الربح المتحفظة والمتعسفة , ومعرفة تداعيات التقديرات المحاسبية المتحفظة والمتعسفة على عملية المراجعة. وقد تم اختبار الفروض الأساسية التي ترتبط بكل من التقديرات المحاسبية المتحفظة والمتعسفة والخاصة بعدد من المتغيرات وهي لجان المراجعة, وحجم مكتب المراجعة, وتقرير مراقب الحسابات , ونوعية المستثمر, والمؤشر الاجتماعي وخصائص الشركة (الربحية , السيولة ,الرفع المالي , حجم الشركة)

نتائج الدراسة النظرية

- تحسن التقديرات المحاسبية من ملاءمة المعلومات المالية والنظرة المستقبلية للأداء التشغيلي للشركة ولكن قد يصعب إعداد التقديرات المحاسبية مع إساءة توظيفها لتحقيق هدف الإدارة لزيادة ممارسات إدارة الارباح التي تؤدي إلى ظهور الارباح المتعسفة. التي تميل إلى تأخير الاعتراف من الخسائر وتسريع الاعتراف من المكاسب , كما تؤدي الارباح المتعسفة إلى عدم الشفافية بالنسبة للأرباح من خلال إضعاف العلاقة بين الأرباح المحاسبية المبالغ فيها على مدار السنوات مما قد يزيد من مستوى المعلومات غير المتماثلة والتى تؤثر على أسواق الأسهم وتزيد من مشاكل اتخاذ القرارات.
- تعتبر الارباح المتحفظة الناتجة من التحفظ المحاسبي هي أسرع إدراجاً للخسائر الاقتصادية وأبطأ إدماجاً للمكاسب الاقتصادية ، وتخفض الأرباح المتحفظة من مشكلة عدم تماثل المعلومات حيث تساعد المستثمرين في الحصول على أفضل المعلومات المحاسبية والتمييز بين الاستثمارات ، مما يقلل من خطر التقدير و يقلل من تكلفة رأس المال.
- تؤثر ممارسات ادارة الربح على أداء مراقب الحسابات وتعرضه إلى خطر التقاضي وبالأخص عندما تتحول إدارة الربح في احدى مستوياتها التعسفية إلى غش في القوائم المالية .و يتطلب هذا من مراقب الحسابات تحديد النقطة التي تتحول عندها ادارة الربح المتعسفة الى غش في القوائم المالية.
- يوجد العديد من العوامل الي تحد من ممارسات إدارة الارباح المتعسفة للتقديرات المحاسبية والتي تشتمل على لجان المراجعة, وحجم مكتب المراجعة، وتقرير مراقب الحسابات، ونوعية المستثمر, والمؤشر الاجتماعي وخصائص الشركة (الربحية ، السيولة ، الرفع المالي ، حجم الشركة)
- قد يدفع تفعيل دور لجان المراجعة إلى تطبيق أساليب محاسبية متحفظة، كما تقوم بمراقبة سلوك الإدارة للتأكد من اختيار السياسات

والطرق المحاسبية التى تؤدى إلى تعظيم منفعة حملة الأس‌هم و الحد من التصرفات الانتهازية للإدارة فيما يتعلق بممارسات إدارة الأرباح .

- يرتبط حجم مكتب المراجعة (تقاس بكونه من المكاتب الكبيرة في البلاد والتي تمارس عملها بالمشاركة مع إحدى المكاتب العالمية الخارجية المصنفة) واحتمال اكتشاف الممارسات المحاسبية التي تطبقها الادارة للتأثير على رقم صافي الارباح بتطبيق أساليب محاسبية أكثر تحفظًا , ودرجة التأكيد المصاحبة للتقارير والقوائم المالية تكون في مستوى ثقة أعلى إذا جاء هذا التأكيد من إحدى المكاتب المحاسبية الكبرى ذات الخبرة المتميزة ويرجع ذلك إلى أن هذه المكاتب تحاول الحفاظ على سمعتها أمام الجمهور وتقليل التكاليف التي تتحملها نتيجة لحدوث الأخطاء.
- تؤدي زيادة محتوى تقرير مراقب الحسابات بالمعلومات الخاصة عن التقديرات المحاسبية إلى تقليل فرص تطبيق إدارة الأرباح المتعسفة بصفة عامة والممارسات المحاسبية الخاطئة بصفة خاصة. وبالتالي تؤثر مراجعة التقديرات المحاسبية على جودة التقارير المالية. إذ يمكن وضع اطار عمل لمراقب الحسابات لإدراك دوافع ادارة الارباح المتعسفة والتي تؤدي إلى اصدار قوائم مالية مضللة وبالتالي العمل على التوسع في اجراءات برنامج المراجعة للبنود التي تكون مجالاً لإدارة الارباح المتعسفة.
- تواجه الادارة بضغوط أكبر من لجان المراجعة لتعديل التقديرات المحاسبية عندما تتكون قاعدة المستثمرين في الشركة إلى حد كبير متطورة , وبالتالي تستخدم كمراقب لحث الادارة على تحسين عمليات الشركة و تعظيم قيمة الاسهم , وتقليل التكاليف المرتبطة بالقرارات المتعسفة للإدارة. كما أن التسجيل في بورصات أجنبية يؤدي إلى الحد من السلوك الانتهازي لإدارة الأرباح وحل مشكلة عدم تماثل المعلومات والسبب أن المستثمرين سيطلبون معلومات محاسبية أفضل في حالة انتشار الملكية .
- وأشارت النتائج النظرية إلى اختلاف تأثير المسئولية الاجتماعية على الأداء المالي وقيمة المنشاة وكلما زادت المسئولية الاجتماعية كلما مالت الشركات إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح المتعسفة. ويوجد تأثير لبعض الخصائص مثل الرفع المالي والسيولة للشركات وحجم الشركة تساهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

نتائج الدراسة التطبيقية

-يقوم الفرض الاول على أساس أن الشركات التي لديها لجان مراجعة تميل إلى استخدام التقديرات المحاسبية المتحفظة بالمقارنة بالتقديرات المحاسبية المتعسفة ففي حالة وجود لجان المراجعة كان المتوسط ٠.٤٧٠ للمعالجة المتحفظة للمخصصات و الاهلاك مع وجود فرق معنوي بمستوى معنوية أقل من ٠.٠٥ مما يعني قبول هذا الفرض وذلك يتفق مع الدراسة النظرية.

-يقوم الفرض الثاني على أساس وجود علاقة بين حجم مكتب المراجعة والتغير في التقديرات المحاسبية المتحفظة , ويعبر عن حجم مكتب المراجعة بمدى تابعيته لمكاتب المراجعة Big 4) (. وتبين عدم وجود فرق معنوي بمستوى معنوية أقل من ٠.٠٥ لمتوسط كلا من المعالجة المتحفظة والمعالجة المتعسفة للتغير في

المخصصات , أما بالنسبة للتغير في التقديرات المحاسبية للإهلاك. وقد اشارت النتائج الاحصائية إلى وجود فروق معنوية ذو دلالة احصائية بالنسبة للتغير في التقديرات المحاسبية للإهلاك مع ميل أكثر للمعالجة المتعسفة مما يعني عدم قبول هذا الفرض الاحصائي للتغير في المخصصات ولكن قبوله بالنسبة للتقديرات المحاسبية المتحفظة والمتعسفة للإهلاك.

-يقوم الفرض الثالث على أساس أن الشركات التي تتسلم تقارير مراجعة غير متحفظة تميل إلى استخدام التقديرات المحاسبية المتحفظة بالمقارنة بالتقديرات المحاسبية المتعسفة. وقد تبين أن متوسط المعالجة المتعسفة لكل من التغير في المخصصات أو الاهلاك ٠.٦٣ و ٠.٧١ على التوالي وهي أعلى من المعالجة المتحفظة مع وجود فرق معنوي بمستوى معنوية أقل من ٠.٠٥ مما يعني أن استلام الشركات تقارير مراجعة غير متحفظة تميل لاستخدام المعالجة المتعسفة.

-يقوم الفرض الرابع على أساس أن الشركات التي يتم تسجيلها في بورصات أجنبية تميل إلى استخدام التقديرات المحاسبية المتحفظة بالمقارنة بالتقديرات المحاسبية المتعسفة . وقد تبين عدم وجود فروق معنوية عند مستوى معنوية أقل من ٠.٠٥ بين متوسطي المجموعتين للمعالجة المتحفظة والمتعسفة مما يعني عدم قبول هذا الفرض الاحصائي .

-يقوم الفرض الخامس على أساس أن الشركات التي تسجل في المؤشر الاجتماعي للشركات تميل إلى استخدام التقديرات المحاسبية المتحفظة بالمقارنة بالتقديرات المحاسبية المتعسفة , ولقد تم اختبار الفرض الاحصائي لاختلاف متوسطي المجموعتين وتبين وجود فرق معنوي بمستوى معنوية أقل من ٠.٠٥ مما يعني قبول هذا الفرض وذلك يتفق مع الدراسة النظرية.

-يقوم الفرض السادس على أساس أن وجود علاقة بين خصائص الشركة (الربحية والسيولة والرفع المالي والحجم) والتغير في التقديرات المحاسبية المتحفظة بالمقارنة بالتقديرات المحاسبية المتعسفة. ولقد تم اختبار الفرض الاحصائي لاختلاف متوسطي المجموعتين وتبين عدم وجود فرق معنوي بين متغير الربحية والتغير في التقديرات المحاسبية المتحفظة والمتعسفة للمخصصات والإهلاك.وأشارت النتائج الاحصائية إلى وجود فرق معنوي بمستوى معنوية أقل من ٠.٠٥ لمتغير السيولة والرفع المالي مع عدم وجود فرق معنوي لمتغير حجم الشركة مع المعالجة المتحفظة والمتعسفة للإهلاك. وكانت الشركات أكثر ميلا للمعالجة المتحفظة عن المعالجة المتعسفة

التوصيات والبحوث المقترحة

في ضوء ما خلصت إليه الدراسة النظرية وما توصلت إليه الدراسة التطبيقية من نتائج يمكن اقتراح التوصيات والبحوث المستقبلية التالية:

أولاً: التوصيات

- أهمية الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة المصرية مع الإفصاح في الايضاحات المتممة للقوائم المالية عن التقديرات المحاسبية والذي يوفر معلومات أفضل لمستخدمي التقارير المالية واتخاذ القرارات الاقتصادية.
- أهمية تفعيل دور الجهات الرقابية والإشرافية ، والتطبيق الفعال لركائز وآليات الحوكمة التي قد

تحد من ممارسات إدارة الارباح المتعسفة مع أهمية الإجراءات الفعالة لمراجعة القياس والإفصاح المحاسبي للتقديرات المحاسبية.

- أهمية الأخذ في الاعتبار ما يجب أن يقوم به خبراء التقييم وأهمية وموضوعية الافتراضات المستخدمة في التقديرات المحاسبية.
- أهمية تمتع أعضاء لجنة المراجعة بالشركة بعنصر الخبرة مع تقديم الدعم الدائم لاستقلالية المراجع الخارجي للشركة.

ثانياً : البحوث المستقبلية المقترحة

مازال موضوع إدارة الأرباح يشمل العديد من النقاط البحثية التي يمكن أن تكون مجالاً خصباً للأبحاث المستقبلية ومن أهمها :

- استخدام النماذج الكمية الملائمة في إعداد التقديرات المحاسبية بالإضافة إلي الاستعانة بالبرامج الجاهزة في هذا المجال.
- دراسة اثر ممارسات إدارة الارباح المتعسفة على جودة التقارير المالية وخصائص جودة المعلومات المحاسبية وعلاقتها بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفترات الحالية والمستقبلية.
- مجالات بحثية أخري للتقديرات المحاسبية لم يتم تناولها في هذا البحث مثل تقادم المخزون والالتزامات بموجب ضمانات مع التطبيق على البنوك وشركات التأمين.
- مزيد من البحوث عن كيفية تفعيل اليات الحوكمة الاخرى , وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة , ودراسة دور وفعالية المراجعة الداخلية , وإدارة المخاطر وأثرها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح المتعسفة.

مراجع البحث

المراجع العربية

- إبراهيم ، محمد عبد الفتاح محمد (٢٠٠٦) **دراسة اختبارية لموقف مراقب الحسابات من ممارسات إدارة الربح**، مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية، كلية التجارة – جامعة المنوفية، العدد ٣و٤ (يوليو-أكتوبر) ص ص .١٦١-١٨٥

-أبو الخير، مدثر طه (١٩٩٩) **إدارة الربح المحاسبي في الشركات المصرية دليل ميداني من التغيرات في أرصدة المخصصات بالقوائم المالية**،مجلة التجارة والتمويل (كلية التجارة – جامعة طنطا) -ع ٢, **ص ص** .١- ٤٠

-أبو الخير، مدثر طه (٢٠٠٨)، "**المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية**"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة – جامعة طنطا، العدد الأول. ص ص .١-٦٣

-الابياري، هشام فاروق (٢٠١٢) **مدى فعالية لجان المراجعة وكفاية مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المصرية**،مجلة التجارة والتمويل- كلية التجارة – جامعة طنطا -ع٤،ص ص .٥٣-١٢٢

-أحمد، طارق عبد العظيم(١٩٩١) **مدخل مقترح لمراجعة التقديرات المحاسبية دراسة تطبيقية على شركة النصر للأغذية المحفوظة** "**قها**" المجلة المصرية للدراسات التجارية – مصر، مج ١٥،ع ٢، **ص ص** .٢٣٥، ٢٨٤

-حماد ، مصطفى أحمد محمد (٢٠١٤)، **إطار محاسبي مقترح لتقييم تأثير المسئولية الاجتماعية على الأداء المالي وانعكاساتها على**

قيمة المنشأة دراسة تطبيقية ، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس– العدد الأول. ص ص .٢٣٧–٣٠٨

– خليل، محمد أحمد إبراهيم (٢٠٠٦)" **تطوير أداء لجان المراجعة وأثره علي عملية المراجعة في الشركات المساهمة المصرية** " ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة – جامعة بنها ، العدد الأول, ص ص . ١–٦٦

–رمضان، محمد السيد (٢٠١٣) **اختبار العلاقة بين مؤشر مسئولية الشركات والتغير في أسعار الأسهم** رسالة ماجستير – كلية التجارة – جامعة الزقازيق.

–رياض، سامح محمد رضا (٢٠١٢) **العلاقة بين خصائص المراجع الخارجي والتطويع المصطنع للمستحقات المحاسبية دراسة ميدانية علي عينة من الشركات المساهمة البحرينية** المجلة العربية للإدارة – المنظمة العربية للتنمية الادارية – مصر ، مج(٣٢)،ع ٢، ١٤٧–١٧٣

–الزنقراني، الشحات محمد عطوه (١٩٩٤) **تحليل للاتجاهات الحديثة في مراجعة التقديرات المحاسبية بالتطبيق على شركات التأمين** المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة – مصر،ع١– **ص ص** ٣٩– ٦٦.

–سلامة، صلاح حسن علي (٢٠١٣) **إطار مقترح لتطوير مناهج تحسين مستوى دقة التقديرات المحاسبية وانعكاسات ذلك على موثوقية القوائم المالية دراسة ميدانية**, الفكر المحاسبي – مصر مجلد ١٧، عدد ١ – ص ص.١–١٣٠

–شاهين، محمد احمد (٢٠١١) **دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات و درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة : بالتطبيق على سوق الأوراق المالية المصرية** –المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة – ع ٤, ص ص . ٤٢٣– ٤٧٨

–عفيفي، هلال عبد الفتاح (٢٠١١) **العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح دراسة اختبارية في البيئة المصرية**, مجلة التجارة والتمويل (كلية التجارة – جامعة طنطا) – العدد الثاني– ص ص .١٥٧–٢٤٣

–علي ،محمد السيد عبدالرحمن (٢٠١٣) **أثر حصص الملكية المؤسسية على أداء الشركات المقيدة بالبورصة المصرية** –المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة – العدد الثاني , ص ص .١٠٤٢–١٠٩٠

–عيسى، سمير كامل .٢٠٠٨. **أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح – مع دراسة تطبيقية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية،كلية التجارة – جامعة الإسكندرية المجلد(٤٥)، العدد الثاني (يوليو) – ص ص .١–٤٧

–غريب ،عادل ممدوح (٢٠١٥) **أثر خصائص الشركة وحجم منشأة المراجعة على إدارة الربح في الشركات المساهمة السعودية : دراسة تطبيقية** – مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد ألإسلامي– جامعة الأزهر– مجلد ١٩– عدد ٥٧ ، ص ص .٣٤٧–٣٨٧

– مبارك، الرفاعي إبراهيم (٢٠٠٣) **دور المراجع في الرقابة على ممارسات إدارة الربح دليل استقرائي من البيئة المصرية**، مجلة التجارة والتمويل (كلية التجارة – جامعة طنطا) – العدد الثاني, ص ص .٢٤٧–٣٠٨

–محمود، شاهندة عادل غريب (٢٠١٣) **تفعيل مدخل المراجعة المبنية على المخاطر كأداة**

لتحقيق موضوعية الحكم المهني لمراقب الحسابات عن التقديرات المحاسبية ، الفكر المحاسبي مج (١٧) ، ع ٤، ص ص .٥٩-٨٤

مرسي ، كريم محمود كامل (٢٠١٢) **دور تطبيق قواعد حوكمة الشركات في تفعيل مراجعة التقديرات المحاسبية في القوائم المالية** رسالة ماجستير- غير منشورة كلية التجارة -جامعة بنها

-مليجي، مجدى مليجى عبد الحكيم (٢٠١٤) **أثرهيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية :دليل من البيئة المصرية** - مجلة التجارة والتمويل -كلية التجارة- جامعة طنطا- مج١- ع١ , ص ص.١-٦١

-يوسف، أحمد محمود (١٩٩٩) **أثر الاختلاف في التقديرات المحاسبية على دلاله القوائم المالية** – المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة قطر،العدد العاشر. ص ص .١٨٣-٢٣٠

-معايير المحاسبة المصرية المعدلة (٢٠١٥) **معيار السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والاخطاء , معيار رقم (٥)** متاح على موقع -http://www.efsa.gov.eg/

-معايير المراجعة المصرية(٢٠٠٨) **معيار مراجعة التقديرات المحاسبية، معيار رقم (٥٤٠)** متاح على موقع /http://www.efsa.gov.eg

المراجع الاجنبية

1) Andersson, C. & R. Zetterqvist (2-014) Audit of Highly Uncertain Accounting Estimates A Field-ba-sed Study of Auditors' Attitudes Towards Propose Audit Responses in ISA 540- Stockholm School of Economics -Master Thesis –Spring. pp.1-87

2) Ball, R. (2013). Accounting infor-ms investors and earnings manage-ment is rife: Two questionable beliefs. ***Accounting Horizons***, 27, 847–853.

3) Ball, R., S. P. Kothari, and A. Robin. 2000. The effect of international institutional factors on properties of accounting earnings. ***Journal of Accounting and Economics*** 29: 1-51.

4) Barth, M. E. (2006). Including estimates of the future in today's financial statements. ***Accounting Horizons***, *20*(3), 271-285.

5) Barth, M. E., et.al., Market rew-ards associated with patterns of increasing earnings,***Journal of Accounting Research***, vol.37. No. 2, 1999, PP. 387-413.

6) Bassiouny, S. W., Soliman, M. M., & Ragab, A. (2016). The impact of firm characteristics on earnings management: an empirical study on the listed firms in Egypt. ***The Business & Management Review***, *7*(2), 91.

7) Bhattacharya, U., H. Daouk and M. Welker: 2003, _The World Price of Earnings Opacity_,***The Accounting Review*** 78, 641–678.

8) Bronson, S. N., Carcello, J. V., Hollingsworth, C. W., & Neal, T. L. (2-009). Are fully independent audit committees really necessary?. ***Jour-***

nal of Accounting and Public Policy, *28*(4), 265-280.

9) Chen, J. J., & Zhang, H. (2014). The Impact of the Corporate Governance Code on Earnings Management–Evidence from Chinese Listed Companies. ***European Financial Management***, *20*(3), 596-632.

10) Cheung, C. S., & Lee, J. (1995). Disclosure environment and listing on foreign stock exchanges. ***Journal of Banking & Finance***, *19*-(2), 347-362.

11) Chih, H. L., Shen, C. H., & Kang, F. C. (2008). Corporate social responsibility, investor protection, and earnings management : Some international evidence. ***Journal of Business Ethics***, 79(1-2), 179-198.

12) Cornett, M. M., Marcus, A. J., Saunders, A., & Tehranian, H. (2007). The impact of institutional ownership on corporate operating performance. ***Journal of Banking & Finance***, *31*(6), 1771-1794.

13) Dechow, P. M., & Skinner, D. J. (2000). Earnings management: Reconciling the views of accounting academics, practitioners, and regulators. ***Accounting horizons***, *14*-(2), 235-250.

14) DenFond, M.L.,& Jiambalvo, J., Debt covenant violation and manipulation of accruals (1994), ***Journal of Accounting and Economics,*** Vol. 17, PP. 145-176.

15) DeZoort, F. T., Hermanson, D. R., Archambeault, D. S., & Reed, S. A. (2002). Audit committee effectiveness: A synthesis of the empirical audit committee literature. ***Journal of accounting literature***, *21*, 38.

16) Ebrahim, A. (2001). Auditing quality, auditor tenure, client importance, and earnings management: An additional evidence. *Rutgers University*, 1-20.

17) Financial Accounting Standards Board. 2004a. Proposed Statement of Financial Accounting Standards, Fair Value Measurements. Norwalk, CT: FASB.

18) Glover, J. C., Ijiri, Y., Levine, C. B., & Liang, P. J. (2005). Separating facts from forecasts in financial statements. ***Accounting Horizons***, *19*(4), 267-282.

19) Healy, P. M., & Wahlen, J. M. (1999). A review of the earnings management literature and its implications for standard setting. ***Accounting horizons,*** *13*(4), 365-383.

20) Ijiri, Y. (2002). *Cash is a fact, but income is a forecast: CEO/CFO certification of financial reports*. ***Working Paper***, Tepper School of Business, Carnegie Mellon University

21) Kang, Y. J. (2012). Audit committee's propensity to challenge significant accounting estimates: the joint effects of audit report content and investor type (Doctoral dissertation, University of Illinois at Urbana-Champaign).

22) Kim, J. B., & Yi, C. H. (2006). Ownership structure, business group affiliation, listing status, and earnings management: Evidence from korea*. ***Contemporary Accounting Research***, *23*(2), 427-464.

23) Kocmanová, A., and M. Dočekalová (2013). Construction of the economic indicators of perfor-

mance in relation to environmental, social and corporate governance (ESG) factors. Acta Universitatis Agriculturae et Silviculturae Mendelianae Brunensis, 60-(4), 195-206.

24) Lev, B., Li, S., & Sougiannis, T. (2010). The usefulness of accountting estimates for predicting cash flows and earnings. ***Review of Accounting Studies,*** *15*(4), 779-807.

25) Maines, L. A., Bartov, E., Fairfield, P., Hirst, D. E., Iannaconi, T. E., Mallett, R., ... & Vincent, L. (2003). Evaluating concepts-based vs. rules-based approaches to standard setting. ***Accounting Horizons***, 17(1), 73-89.

26) Naser, K. H. (1993). **Creative financial accounting***: its nature and use*. prentice Hall.

27) Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB). 2004. Standing Advisory Group Meeting, September 8-9, 2004: Auditing Fair Value. Washington, D.C.: Government Printing Office.

28) Sarbanes, P. (2002, July). Sarb-anes-oxley act of 2002. In *The Public Company Accounting Reform and Investor Protection Act. Washington DC: US Congress*.

29) Saudagaran, S.M., Biddle, G.C., 1995. Foreign listing location: A study of MNCs and stock exchanges in eight countries. ***Journal of International Business Studies*** 26 (2), 319–341.

30) SEC. (2003). Interpretation Commission Gui ance Regaring Managements Discussion an Analysis of Financial Con ition an Results of Operations https://www.sec.gov/rules/interp/33-8350.htm

31) Smieliauskas, W. (2012) Principles-Based Reasoning about Accounting Estimates. ***Accounting Perspectives***, *11*(4), 259-296.

32) Teoh, S. H., Wong, T. J., & Rao, G. R. (1998). Are accruals during initial public offerings oppor- tunistic? ***Review of Accounting Studies***, 3 175–208.

33) Uwuigbe, U., Uwuigbe, O. R., & Bernard, O. (2015). Assessment of The Effect of Firms Charateristic on Earnings Management of Listed Firms in Nigeria. ***Asian Economic And Financial Review***, 218-228.

34) Van Greuning, H.,. (2006). **International financial reporting standards: a practical guide**. The World Bank Washington, D.C.. *Fourth Edition*

35) Wallace, W. A. (1993), "**Auditing Complex Accounting Estimates**", in the Expectation Gap Standards, American Institute of Certified Public Accountants, 1993, PP. 125 -176.

ملحق رقم (١)

القطـــاع	الشركـــة
الاتصالات	المصرية للإتصالات
	راية القابضة
	المصرية لخدمات المحمول
الكيماويات	سيدي كرير للكيماويات
	أبوقير للاسمدة
	المالية والصناعية المصرية
	مصر لصناعة الكيماويات
التشييد والعقارات	اوراسكوم للانشاء والصناعة
	حديد عز
	جنوب الوادي للاسمنت
	أسمنت بوتلاند طرة
	ليسكو مصر
الخدمات المالية و الصناعية	هيرمس القابضة
	ايجبترانس
	النساجون الشرقيون
	جي بي تو
	السويدي اليكتريك
	العربية وبولفار
الصحة والاغذية	الاسكندرية للادوية
	المصرية الدولية للادوية(ابيكو)
	الشركة المصرية للاغذية (بسكو مصر)
	شركة الدلتا للسكر